تقدير أثر الانفاق الحكومى للإدارة المحلية على نمو الناتج المحلى الإجمالى بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتى للمتباطئات الزمنيه الموزعة(ARDL)

Estimating the impact of Local Government Expenditure on Economic Growth by using Autoregressive distributed lag Model (ARDL)

إعداد

د.هشام سالم أبو عميرة
مدرس الاقتصاد
معهد أكتوبر العالي للهندسة والتكنولوجيا

د.إسلام عبد السلام رجب
باحث اقتصادى بوزارة المالية

المستخلص:
تلعب الإدارة المحلية دور هام فى تحقيق التنمية الاقتصادية سواء من خلال التخطيط لعملية التنمية الاقتصادية أو تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية، ولكن يؤثر نمط الإدارة بالحكم المحلى، وكذا نمط إعداد وتوجيه الانفاق الحكومى للإدارة المحلية على تحقيق أهداف التنمية المحلية. ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة فى العمل على تقدير العلاقة بين الإنفاق العام على الإدارة المحلية ونمو الناتج المحلى، وذلك للوقوف على مدى فاعلية الانفاق العام على الإدارة المحلية فى تحقيق التنمية الاقتصادية على مستوى الدولة. وتقوم الدراسة على إختبار الفرض" وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمو الناتج المحلى الإجمالى والإنفاق الحكومى للإدارة المحلية". وإستخدمت الدراسة المنهج الاستنباطى **وقد إعتمد على المنهج الاستنباطى** بإستخدام الاسلوب التحليلى الوصفى للمؤشرات المرتبطة بموضوع البحث، وكذلك إستخدام الاسلوب القياسى الذى يعتمد على إستخدام السلاسل الزمنيه لمتغيرات الظاهرة. **وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها** عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانفاق الحكومى بهيكله الحالى على الناتج المحلى الإجمالى الاجل القصير فى حين تتلاشى

تلك التأثيرات فى الاجل الطويل، بالإضافة إلى إمكانية تطوير أداء الإدارة المحلية بشكل الذى يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة **وقد أوصت بعدة** منها ضرورة تطوير أداء منظومة العمل بالإدارة المحلية، وكذا الإنتقال إلى اللامركزية المالية لتمويل مشروعات التنمية المحلية.

الكلمات الدالة: الانفاق الحكومى للإدارة المحلية، التنمية المحلية المستدامة، النمو الاقتصادى، تمويل التنمية المحلية، نموذج الـ ARDL

Abstract

Local administration plays an important role in achieving sustainable economic development, through planning the economic development process and implementing economic development projects, but the management style affects local governance, as well as the pattern of preparing and directing government spending for local administration to achieve local development goals. The problem of the study can be summarized in trying to estimate the relationship between public Expenditure on local administration and GDP growth, in order to determine the effectiveness of public spending on local administration in achieving economic development all over the country. The study is based on hypothesis testing, "the existence of a statistically significant relationship between GDP growth and government expenditure for local administration." The study used the deductive approach by using the descriptive-analytical method for the indicators related to the subject of the research, as well as the use of the standard method that depends on time series for the phenomenon variables. The study reached many results, which

refer to the un-significant relationship between governments spending GDP in the short-term, while those effects fade away in the long term, in addition to the possibility of developing the performance of local administration in a way that helps achieve sustainable economic development.

Keywords: Government Expenditure for local administration, sustainable local development, economic growth, local development financing, ARDL model.

تمهيد:

يقوم التقسيم الإدارى للموازنة العامة للدولة على تقسيم الجهات الإدارية وفقاً لثلاثة تقسيمات رئيسية هى (الجهاز الإدارى- الإدارة المحلية- الهيئات الخدمية) حيث تضم موازنة الجهاز الإدارى موازنات دواوين عموم الوزارات والهيئات التابعه لها، فى حين تضم موازنة الإدارة المحلية موازنات المحافظات ومديريات الخدمات التابعه لها على مستوى كل محافظة فى حين تمثل موزنة الهيئات الخدمية موازنات عددا من الهيئات ذات الطابع الخدمى مثل الجامعات والمستشفيات الجامعية بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من الهيئات الخدمية التى تتبع عدداً من الوزارات. يؤثر نمط إدارة السياسة المالية للدولة سواء فى إسلوب إعداد الموازنة، والطريقة التى يتم من خلالها توجيه الانفاق العام والايرادات العامة، وكذلك التقسيم الإدارى للجهات الموزنيه على عملية التنمية الاقتصادية.

إن إحداث تنمية محلية مستدامة هى عملية تحتاج إلى تظافر جهود الدولة بمختلف أطرافها وعلى رئسها تطوير أداء الإدارة المحلية بما يسهم تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثم يعد تحليل أثر الانفاق الحكومى على نمو الناتج المحلى الإجمالى أمر من الاهمية بمكان وحجر زاوية لتحديد الاستراتيجية المثلى لتطوير أداء الإدارة المحلية بما يسهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة كما أن دفع عمليات التنمية فى الإدارة

المحلية يمثل عنصراً هاماً فى رفع مستوى المعيشة للمواطنين وزيادة الخدمات والمرافق المقدمه لهم بما يسهم فى رفع مستويات الرفاه الاجتماعية.

مشكلة البحث

على الرغم من الدور الهام لعمليات التنمية المحلية فى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ودورها فى رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية للمواطنين، وتوفير الخدمات والمرافق الاساسية إلا أن أداء الإدارة المحلية فى مصر، وإسلوب الإدارة أثر على الدور التنموى المأمول لذا تركز الدراسة على تقدير العلاقة بين الإنفاق العام على الإدارة المحلية ونمو الناتج المحلى، وذلك للوقوف على مدى فاعلية الانفاق العام على الإدارة المحلية فى تحقيق التنمية الاقتصادية على مستوى الدولة.

فروض البحث:

وتقوم الدراسة على الفرضين التاليين:-

١- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانفاق العام على الإدارة المحلية ونمو الناتج المحلى الإجمالى فى مصر.

٢- تحقيق تنمية محلية مستدامة يعتمد على توفير آليات تمويل مبتكره وتطوير أنظمة عمل الإدارة المحلية.

هدف البحث:

تحاول الدراسة الوصول إلى عدد من الاهداف على النحو التالى:-

١- تحليل هيكل الانفاق والايرادات العامه وفقاً للتقسيم الإدارى للموازنة العامة للدولة.

٢- تحليل هيكل الانفاق والايرادات العامه على مستوى الإدارة المحلية.

٣- تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادى خلال الفترة الزمنيه للدراسة.

٤- إستعراض بعض مؤشرات التنمية المحلية فى مصر.

٥- تقدير العلاقة بين الانفاق العام على الإدارة المحلية و نمو الناتج المحلى الإجمالى.

٦- وضع بعض المقترحات لتحقيق تنمية محلية مستدامة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث فى كونه يهتم بتقييم فاعلية الانفاق العام على الإدارة المحلية ودورها فى عملية التنمية حيث تركز الدراسات فى هذا المجال إما على تحليل الانفاق العام بشكل كلى وأثره على النمو الاقتصادى أو دراسة مؤشرات التنمية المحلية والجوانب المرتبطة بها فى حين أن عملية التنمية المحلية هى عملية متشابكه بين عدة أطراف وإدارة التنمية فيها يجب أن يتم من هذا المنطلق.

منهج البحث:

وفي سبيل اختبار فرض الدراسة تم إتباع المنهج الاستنباطي من خلال إستخدام الاساليب العلمية:

١- الأسلوب القياسي، وذلك باستخدام النماذج القياسية للسلاسل الزمنية لتحديد العلاقة ما بين عجز الموازنة العامة وحجم الاقتصاد الحفي في مصر في فترة الدراسة .وقد تم اتباع طريقة Counteraction التكامل المشترك وذلك لتحديد العلاقة قصيرة الآجل وطويلة الأجل ما بين الانفاق العام على الإدارة المحلية والناتج المحلى الإجمالى.

٢- الاسلوب التحليلي وذلك من خلال تحليل البيانات والدراسات الخاصة بموضوع البحث وفقاً لما يلي:

- حصر الكتابات العلمية المتعلقة بموضوع البحث باللغتين العربية والإنجليزية.
- الإحصاءات والدوريات والتقارير العربية والأجنبية.

حدود البحث:

١. الحدود الزمنية: حيث تقتصر فترة الدراسة على الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٩)، اما فيما يتعلق بتقدير النموذج القياسى فقد تمت للفترة (١٩٨٠-٢٠١٩) حتى تتناسب مع المتطلبات الاحصائية لتحليل السلاسل الزمنيه.

٢. الحدود المكانية: دراسة الحالة المصرية فى الإدارة المحلية وأثرها على النمو الاقتصادى.

هيكل البحث:

وقد تم تقسيم البحث إلى عدد من النقاط على النحو التالى:

أولاً: الدراسات السابقة.

ثانياً: مقدمة عن التنمية المحلية ودورها فى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

ثالثاً: تحليل هيكل الانفاق والايرادات العامه وفقاً للتقسيم الإدارى للموازنة العامة للدولة.

رابعاً: تحليل هيكل الانفاق والايرادات العامه على مستوى الإدارة المحلية.

خامساً: تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادى خلال الفترة الزمنيه للدراسة.

سادساً: نموذج قياسى لتقدير أثر الانفاق العام للإدارة المحلية على نمو الناتج المحلى الإجمالى.

سابعاً: إطار مقترح لتحقيق التنمية المحلية مستدامة.

أولاً: الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات السابقة التى تتطرق لبعض الجوانب المتعلقة بالدراسة والتى يمكن إستعراضها على النحو التالى:

1. **United Nation Capital Development Fund (UNCDF) (2009). "Local Development Finance Global Challenges". (UNCDF).**

ركزت الدراسة على كيفية إستغلال UVCDF لرأس المال المتاح لديه لزيادة المخصص لعملية التنمية المحلية لتحسين مستوي الخدمات المقدمة والحد من عدم المساواة لزيادة فرص التنمية الاقتصادية المستدامة. أعتمدت الدراسة علي المنهج الاستنباطى بإستخدام الاسلوب المقارن وقد إستعرضت الدراسة مجموعة من آليات التمويل الدولية لمشروعات التنمية المحلية والتى تقدمها الامم المتحدة من خلال UNCDF، فى ضوء معوقات التمويل وسبل التغلب عليها على مستوى الدول النامية، وكذلك دور المؤسسات المختلفة فى تحقيق تنمية محلية فعالة؛ وتوصلت الدراسة إلي أنه حتي يساهم صندوق التنمية المحلية في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامه

فإنه يتعين عليه إبتكار وإختبار أنظمة مالية جديدة تعتمد علي تعبئة وتخصيص المزيد من الموارد المالية المستخدمة بالإضافة إلي المزيد من الشفافية والمسائلة عند إستخدامها.**ويمكن** الإستفادة من الدراسة السابقة أن خلق تكامل بين آليات التمويل المختلفة يساعد علي إستدامة عملية التنمية المحلية.

٢. زهراء محمد المهدى وهدان (٢٠١٠). "دفع عجلة التنمية الاقتصادية فى وحدات الإدارة المحلية فى مصر دراسة مقارنة (١٩٩٥-٢٠٠٥)". دكتوراه. كلية التجارة جامعة عين شمس.

تناولت الدراسة نظم الإدارة المحلية المختلفة وتأثير ذلك علي عملية التنمية المحلية إعتمدت الدراسة علي الاسلوب المقارن حيث تناولت الدراسة نظم الإدارة المحلية ونظم الحكم المحلى وأثرهم فى التنمية المحلية، وتنتقل الدراسة إلى عرض للتجربة المصرية فى نظام الإدارة المحلية، وعرض لأهم المعوقات التى تعرقل التنمية المحلية، كما عرضت تلك الدراسة لتجربة كلاً من اليابان وكوريا الجنوبية.

3. Jorge Martinez-Valquez (2011). The Impact of Fiscal Decentralization Issues in Theory and Challenges in Practice. Asian Development Bank (ADB).

وقد حاولت الدراسة الإجابة على التساؤل لماذا تهدف بعض الحكومات إلي إتباع نظام اللامركزية المالية وكيفية تأثير ذلك علي جوانب التنمية الاقتصادية المختلفة وخصوصاً التنمية المحلية؛ إعتمدت الدراسة علي المنهج الإستنباطي حيث قام Jorge Martinez بدراسة التأثيرات الناجمة عن تطبيق اللامركزية المالية، ودورها فى تحقيق التنمية المحلية، وما ترتب علي ذلك من تزايد الاستثمارات فى قطاعات الصحة، والتعليم، وتاثير ذلك إيجابياً على معدلات التنمية الاقتصادية، وخاصة فى الدول النامية؛ وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير اللامركزية المالية بالإيجاب أو السلب يعتمد علي نوع القطاع المستخدم داخله مثلاً يكون تأثيرها بالإيجاب علي قطاع التعليم، ولكن عند تطبيقها علي قطاع الصحة وجد أن الإنفاق

علي القطاع الصحي قد إرتفع بعد تطبيق اللامركزية ولكن بعد فترة إنخفضت المخصصات المالية الموجهه لقطاع الصحة من قبل الحكومة المحلية.

٤. **عيد رشاد عبد القادر عبد المجيد (٢٠١٢). دور اللامركزية المالية فى تحقيق التنمية المحلية فى مصر. رسالة ماجيستير. كلية التجارة جامعة عين شمس.**

تناولت الدراسة موضوع اللامركزية المالية ودورها فى تحقيق التنمية المحلية من خلال إتباع منهجية الدراسة المقارنة مع كلٍ من جنوب إفريقيا و إندونيسيا؛ وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثار إيجابية فى مجال الحد من الفقر مع تراجع فى معدلات الفقر فى دول الدراسة المقارنة عقب تطبيق اللامركزية المالية. قد أوصت الدراسة بضرورة إجراء الاصلاح التشريعى اللازم فى مصر للتحول نحو اللامركزية المالية.

٥. **منة الله ابراهيم محمد أبو المحاسن (٢٠٢٠). آليات تمويل التنمية المحلية من أجل تنمية اقتصادية مستدامة (دراسة مقارنة). رسالة دكتوراه. كلية التجارة جامعة عين شمس.**

قامت الدراسة بتحليل المعوقات التى تواجه تمويل مشروعات التنمية المحلية، حيث من الممكن أن تلعب الإدارة المحلية دوراً هاماً فى تحقيق تنمية مستدامة على مستوى الدولة؛ إعتمدت الدراسة على الاسلوب التحليلى الوصفى لوضع الإدارة المحلية فى مصر بالإضافة إلى إستخدام الاسلوب المقارن فى دراسة تجارب تمويل التنمية المحلية على المستوى الدولى من خلال دراسة آليات تمويل التنمية المحلية فى كلٍ من الولايات المتحدة الامريكية وماليزيا بهدف وضع تصور لتطوير أداء الإدارة المحلية وآليات تمويلها مما يساعد فى إستدامة عملية التنمية الاقتصادية. وقد قدمت الدراسة عدة توصيات تتعلق بكيفية توفير التمويل لمشروعات التنمية المحلية بما يساعد فى تحقيق إستدامة عمليات التنمية الاقتصادية فى مصر مع الاستفادة من التجارب الدولية فى هذا الشأن.

يلاحظ من الدراسات السابقة أنها انقسمت إلى نمطين رأسيين وذلك على النحو التالي:

١. النمط الأول وهي دراسات تعتمد على الاسلوب التحليلي الوصفي من خلال تحليل نظام الإدارة المحلية فى مصر، وطرق وإجراءات الشراكة المجتمعية بين القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدنى، ودورها فى تحقيق التنمية.
٢. أما النمط الثاني من الدراسات السابقة فقد ركزت علي دراسة اللامركزية وإمكانية تطبيقها دون التركيز الجوانب الأخري المتعلقة بآليات تمويل التنمية المحلية وتقدير أثر الانفاق الحكومى المطبقة على عملية التنمية.

يتميز موضع البحث في كونه من الأبحاث التخصصية الدقيقة حيث أن جوهر الاختلاف بين هذا البحث والدراسات السابقة فى أن البحث إعتمد على تحليل الوضع القائم بإستخدام النماذج القياسية لتقدير أثر الانفاق العام المتعلق بالإدارة المحلية على عملية التنمية الاقتصادية وهو ما تفتقده الكثير من الدراسات السابقة فى هذا المجال. بالإضافة إلى كون الدراسة تقدم عدداً من المقترحات لتطوير أداء الإدارة المحلية فى مصر وخاصة فيما يتعلق بإدارة عملية التنمية المحلية وعلاقتها بالمالية العامة وسبل توفير التمويل اللازم لعملية التنمية المحليه بالشكل الذى يخدم عملية التنمية الاقتصادية المستدامه على مستوى الدولة.

ثانياً: التنمية المحلية ودورها فى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة:

إن التنمية الاقتصادية المحلية تهدف إلي تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية من أجل تحسين مستواها الاقتصادي، وتحسين مستوي المعيشة للأفراد بتلك المنطقة، وتتم عملية التنمية المحلية من خلال الشراكة بين قطاعات المجتمع المختلفة (الأعمال العام - الخاص - المجتمع المدني- المنظمات الحكومية...(جون سوبيون، ٢٠٠٤، ص.٩).

وحيث تتفاوت الظروف الاقتصادية والسياسية من مجتمع لآخر، وكذلك الموارد الخاصة بكل دولة، ومن ثم تكتسب كل دولة ميزة تنافسية خاصة بها فيما يتعلق بمناخ الاستثمار والتي تؤثر على عملية التنمية الاقتصادية والتنمية المحلية. هناك عدة نقاط يجب توضيحها مرتبطة بمفهوم التنمية المحلية يمكن توضيحها على النحو التالى:-

١. **مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية:**

يقصد بالتنمية المحلية الاقتصادية بأنها العملية التى يتم من خلالها خلق الظروف الاقتصادية الملائمة من أجل تدعيم القدرة الاقتصادية للمنطقة المحلية، وتحسين مناخ الإستثمار، وزيادة الفرص الإنتاجية مما يترتب عليه زيادة فرص العمل، وتحسن مستوي معيشة الفرد، حيث أنه كلما زادت قدرة الدولة علي تحسين مناخ الإستثمار وتحسين مستوي المعيشة للفرد ومكافحة الفقر دل ذلك علي نجاح التنمية الاقتصادية المحلية بها (جوين سوينبرن، ٢٠٠٤، ص.٩).

٢. **أهداف التنمية الاقتصادية المحلية :**

حتي تكون التنمية الاقتصادية المحلية فعالة يجب أن تعمل على تحقيق عدد من الأهداف منها :

- تعزيز القدرات الاقتصادية للمنطقة المحلية.
- خلق بيئة اقتصادية ملائمة جاذبة للاستثمارات المختلفة سواء كانت استثمارات داخلية أو خارجية عن طريق توفير أهم المعلومات والبيانات عن أهم المشاريع التي تعود علي الاقتصاد المحلي بالنفع.
- الشراكة بين جميع فئات المجتمع كالقطاع الخاص، قطاع الأعمال، المجتمع المدني، المنظمات الحكومية من أجل توفير بيئة اقتصادية ملائمة(منة الله ابراهيم، ٢٠٢٠، ص.٢٠).

٣. **تحديات التنمية الاقتصادية المحليه (جوين سوينبرن، ٢٠٠٤، ص.١٠-١٣):**

إن المشروعات الاقتصادية، وأصحاب رؤوس الأموال يتنقلون بحثاً عن المزايا التنافسية المتوافرة بالبيئات الاقتصادية المختلفة لذا يجب معرفة أهم التحديات التي تواجة التنمية الاقتصادية المحلية ومن أهم تلك التحديات:

أ. **المحليات والبلديات :**

تستطيع الوحدات المحلية أن تحقق التنمية الاقتصادية من خلال تحسين كفاءة العمليات التنظيمية، والرقابية، وهناك عدة أمثله علي ذلك:

- مدي القدرة علي الاستفادة من الوفورات واقتصاديات الحجم الكبير مثل الشراكة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي توفر رؤوس الأموال الكبيرة أو الكفاءات البشرية المختلفة.
- إدارة العوامل التي تؤثر علي كفاءة العمال وإنتاجيتهم مثل مدي توفير الاقتصاد المحلي للخدمات المختلفة كخدمات الصحة، والتعليم، والاسكان، وسائل المواصلات المختلفة، وغيرها من الخدمات.
- تعديل وتحسين إجراءات الاستثمار، وخفض تكلفة تلك الإجراءات لجذب المزيد من الاستثمارات.

ه. الإقتصاد غير الرسمي :

يصل الاقتصاد غير رسمي فى بعض الدول إلى معدلات أعلي من الاقتصاد الرسمي لديها ويؤثر هذا التحدي على كلٍ من:

- أن الأنشطة التي يعمل بها كثير من الأسر تكون منخفضة النمو، وتفتقر لكثير من خدمات البنية الأساسية كالكهرباء والماء بالإضافة إلى إفتقار تلك الانشطة إلى المهارات اللازمة لتطوير ونمو أنشطاتها الاقتصادية.

٤. <u>التخطيط الإستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية :</u>

أن التخطيط الإستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية يهتم بتحديد أهم القضايا الاقتصادية المراد حلها داخل الدولة من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المحلية ويقصد بالتخطيط الاستراتيجي "عملية تنسيق الموارد المتاحة، والفرص المتاحة للاقتصاد في المدى الطويل لتحقيق أهداف استراتيجية طويلة الأجل محددة بالاعتماد على الموارد والإمكانات والفرص المتاحة" (حسين الطلافحة، ٢٠١٢، ص ٢).

أ. خطوات التخطيط الإستراتيجي للتنمية :

أن خطوات التخطيط الإستراتيجي تعتمد في مجملها علي وضع الخطة الخاصة بكل مشروع اقتصادي والمدة الزمنية اللازمة للمشروع سواء كان قصير أو طويل الاجل على أن يتم تقييم تلك الخطة للتأكد من مدي نجاحها في

تحقيق الهدف من المشروع الاقتصادي وتنقسم المراحل الأساسية لعملية التخطيط إلى المراحل التالية (وليد عبد مولاه، ٢٠١٢، ص٦):

- **المرحلة الأولى :تنظيم المجهود.**
- **المرحلة الثانية: تقييم الاقتصاد المحلي.**

ويمكن استخدام تحليل القضايا الاقتصادية للادارة المحلية عن طريق SWOTأي تحليل العوامل الداخلية المؤثرة على التنمية المحلية، والتي تتمثل في نقاط القوة والضعف، بالإضافة إلي دراسة العوامل الخارجية التي تحيط بها متمثلة في الفرص والتحديات، التى تؤثر على أداء الإدارة المحلية (منة الله إبراهيم، ٢٠٢٠، صـ ٢٤).

- المرحلة الثالثة: إعداد استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية.
- المرحلة الرابعة: تنفيذ استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية.
- المرحلة الخامسة: مراجعة استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية.

٥. <u>دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة:</u>

تلعب الوحدات المحليه دور هام وأساسي في وضع خطط التنمية الاقتصاية وتنفيذها، كما أنه هناك عدة قطاعات مختلفة تساهم في عملية التنمية وحتي نتمكن من تحقيق التنمية المحلية الفعالة يجب الشراكة بين تلك القطاعات المختلفة، والإستفادة بنقاط القوة الخاصة بكل قطاع دون سواه حتي يؤدي ذلك لتنمية اقتصادية فعالة تساهم في رفع مستوي المعيشة للمواطنين وتحقيق رغباتهم ويمكن توضيح ذلك على النحو التالى:

أ. **القطاع الحكومي:**

يعتمد القطاع الحكومي علي صنع، وتنفيذ السياسات العامة مع وضع الإطار التشريعي والقانوني الذي يساعد في تنفيذ تلك السياسات، وأيضاً يقوم بتقديم الخدمات العامة المختلفة بينما يتمثل دور الوحدات المحلية في تقديم الخدمات العامة للمواطنين عن طريق تقييم مدي ملائمتها لإحتياجات المواطنين، وكيفية

تمويل تلك الخدمات، ومن أهم الخدمات العامة التي تقوم الإدارة المحلية بتقديمها هي(سمير محمد، ٢٠٠٧، صـ ٣٠-٣١):

- **التعليم :**

تتولي الوحدات المحلية الخاصة بكل منطقة بإنشاء المدارس المختلفة لجميع المراحل التعليمية بها، وتقديم الخدمات اللازمة لسير العملية التعليمية بكفء.

- **الرعاية الصحية :**

إنشاء الوحدات الصحية المختلفة وتقديم الخدمات الطبية المختلفة مع نسبة تغطية من خلال رسوم الإستخدام وتكون مسئولية الإدارة المحلية.

- **الرعاية الإجتماعية :**

تقديم الخدمات المختلفة لذوي الإحتياجات من الأطفال والمسنين من خلال إنشاء دور الرعاية المختلفة لتلك الفئات.

- **البنية التحتية :**

حيث تتنوع المشاريع الخاصة بالبنبية التحتية مثل مشاريع تنقية المياه، مواسير الصرف الصحي، إنشاء وصيانة الطرق المختلفة، ربط المناطق المختلفة بشبكة من المواصلات وتمويل مشاريع الإسكان المختلفة.

ب. القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية:

يقوم القطاع الحكومي بالتعاقد مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية علي تقديم بعض الخدمات العامة، وتحديد المواصفات المطلوبة لتلك الخدمات مع المتابعة والتقييم لمدي تنفيذ تلك الخدمات، ويكون ذلك إما بالمشاركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص أو يكون مسئولية كاملة علي القطاع الخاص في تقديم تلك الخدمات، ومن أهم تلك المجالات مجال التعليم، الرعاية الصحية، البنية التحتية وغيرها مع الإشراف الكامل للحكومة وتيسير السياسات والإجراءات والتدابير المختلفة لتشجيع القطاع الخاص للإستثمار وتقديم الخدمات المختلفة (عيد رشاد، ٢٠١٢، صـ٥٤-٥٥).

ج. منظمات المجتمع المدني "المشاركة الشعبية":

يقصد بالمشاركة الشعبية مساهمة المواطنين بدرجة أو بأخري في صنع وتنفيذ السياسات المحلية سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع المؤسسات الحكومية أو المركزية.

د. العلاقة بين عملية التنمية المحلية والتنمية المستدامة:

فى ضوء العرض السابق يتضح لنا أن عملية التنمية المحلية تعد الأداة التنفيذيه لعملية التنمية ومن ثم فإن كفاءة وفاعلية عملية التنمية المحلية تساهم فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى الدولة.

ثالثاً: تحليل هيكل الانفاق والايرادات العامه وفقاً للتقسيم الإدارى للموازنة العامة للدولة:

يمثل الانفاق العام أداة الدولة الرئيسية فى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة سواء كانت تلك الأهداف اقتصادية؛ أو اجتماعية؛ أو سياسية وتقوم الموازنة العامة للدولة على عدة تقسيمات منها (الوظيفى، الإدارى، الاقتصادى) حيث يركز التصنيف الوظيفى على تحديد حجم الانفاق العام تبعاً للوظائف الرئيسية المنوط بالحكومة تنفيذها (مثل الصحة، التعليم، الامن،....)، أما التقسيم الإدارى فيقوم على تقسيم أجهزة الدولة بالموازنة العامة إلى (جهاز إدارى- إدارة محلية- هيئات خدمية)، أما التقسيم الاقتصادى فيركز على تصنيف الايرادات والنفقات العامة تبعاً لطبيعة النفقة أو الايراد مقسمه إلى أبواب موازنيه ثم إلى بنود وأنواع.

وفقاً للتقسيم الادارى للموازنة العامة للدولة فإنه يتم تقسيم الموازنة إلى (جهاز إدارى، الادارة المحلية، الهيئات الخدمية) حيث تختص الإدارة المحلية بدواوين عموم المحافظات بإدارة شئون كل محافظة وتقديم الخدمات فيها. وبالنظر إلى هيكل الايرادات والانفاق العام تبعاً للتقسيم الإدارى يساعد ذلك على تحديد توجه الدولة فى عمليات الانفاق ومدى مركزية الانفاق العام ومن ثم توصيف مدى توافر الموارد اللازمة للإدارة المحلية بما يخدم عمليات التنمية المحلية. ويمكن إستعراض ذلك على النحو التالى:

١- تطور الانفاق العام وفقاً للتقسم الإدارى للموازنة العامة للدولة:

نحاول من خلال هذه النقطة إستعراض تطور الانفاق العام وفقاً للتقسيم الإدارى للموازنة العامة للدولة، وذلك للتعرف على الأهمية النسبية للإنفاق العام مقسماً على الجهات الموازنيه (جهاز إدارى- إدارة محلية- هيئات خدمية) على النحو التالى:-

جدول رقم (١)- تطور الإنفاق العام وفقاً للتقسيم الإدارى للموازنة العامة للدولة خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١٩/٢٠٢٠)

(القيمة: بالمليار جنيه)

السنة المالية	الجهاز الإدارى	الإدارة المحلية	الهيئات الخدمية	جملة الانفاق العام
2006/2007	75.74%	13.78%	10.49%	251.06
2007/2008	75.10%	13.33%	11.57%	293.71
2008/2009	74.50%	13.55%	11.95%	374.73
2009/2010	74.17%	13.69%	12.14%	395.53
2010/2011	76.54%	13.29%	10.16%	437.55
2011/2012	77.42%	13.90%	8.68%	511.38
2012/2013	79.84%	12.23%	7.93%	665.82
2013/2014	80.04%	12.81%	7.14%	824.37
2014/2015	81.28%	11.86%	6.86%	983.58
٢٠١٥/٢٠١٦	٨١.٢٦%	١١.٣٠%	٧.٤٤%	١,٠٨٨.٧٢
٢٠١٦/٢٠١٧	٨٣.٢٠%	٩.٢١%	٧.٥٩%	١,٣٠٧.٧١
٢٠١٧/٢٠١٨	٨٤.٥٣%	٨.٤٣%	٧.٠٣%	١,٥٢١.٥١
٢٠١٨/٢٠١٩	٨٠.٨٠%	٩.٨٩%	٩.٣١%	١,٥٣١.٠٧
٢٠١٩/٢٠٢٠	٧٦.٥٤%	١١.٧٤%	١١.٧٢%	١,٤٣٤.٧١
متوسط الفترة	**٧٨.٦%**	**١٣.٣%**	**%15.9**	**-**

المصدر: تم إعداده إعتمادًا على البيان الختامى سنوات مختلفة، قطاع الحسابات الختامية، وزارة المالية.

أ. فيما يتعلق بحجم الانفاق العام فقد شهد تزايداً خلال الفترة (٢٠٠٦/٠٧-٢٠١٩/٢٠) حيث زاد من ٢٥١.٠٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٦/٠٧ ليصل إلى ١.٤٣ تريليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠ وقد بلغ متوسط معدل النمو للإنفاق العام خلال تلك الفترة نحو 14.8% لمتوسط الفترة ذاتها مع وجود إتجاه لإنخفاض معدلات نمو

الانفاق عام بداية من العام ٢٠١٨/٢٠١٧ وذلك فى اعقاب برنامج الاصلاح الاقتصادى والاصلاحات التى تمت للموازنة العامة للدولة حيث إنخفض الانفاق العام بنسبة ٦% فى العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩.

ب. فيما يتعلق بالاهمية النسبية للجهاز الإدارى فى هيكل الانفاق العام فإنه يستحوذ على ٧٨.٦% من جملة الانفاق العام تتم من خلال الجهاز الإدارى ممثله فى الوزارات وفروعها بمحافظات الجمهورية، وقد شهدت مخصصات الجهاز الإدارى تزايداً مستمرا خلال الفترة حيث زادت من ١٩٠ مليار جنيه عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ لتصل إلى ١.٢ ترليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ ثم شهدت مخصصاتها تراجعاً فى العام ٢٠٢٠/٢٠١٩ حيث بلغت تلك المخصصات ١.٠٠٧ تريليون جنيه فى أعقاب سياسة ترشيد الانفاق فى ظل جائحة كورونا، وقد بلغ معدل نمو الانفاق العام الخاص بالجهاز الإدارى نحو ١٥.١% لمتوسط الفترة (٢٠٠٦/٠٧-٢٠١٨/١٧) فى حين حققت إنكماشاً فى النفقات الخاصة بالجهاز الإدارى فى العامين(٢٠١٩/١٨-٢٠١٩/٢٠).

ج. أما فيما يتعلق بحجم الانفاق الخاص بالإدارة المحلية فقد زاد من نحو ٣٤.٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ليصل إلى ١٦٨.٣ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، وبلغت نسبتها نحو ١٢.٠٧% من جملة الانفاق العام، وقد بلغ معدل نمو الانفاق العام بالإدارة المحلية نحو ١٣.٣% لمتوسط الفترة (٢٠٠٦/٠٧-٢٠١٩/٢٠).

د. أما الهيئات الخدميه فتأتى فى المركز الثالث من حيث الأهمية النسبية فى هيكل الانفاق العام حيث بلغت نسبتها ٩.٢٩% من جملة الانفاق العام لمتوسط الفترة (٢٠٠٦/٠٧-٢٠١٩/٢٠) حيث زادت مخصصات الهيئات الخدمية من ٢٦.٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٦/٠٧ لتصل إلى ١٦٨.١٩ مليار جنيه عام ٢٠١٩/٢٠، وذلك بمعدل نمو سنوى بلغ 15.9% لمتوسط الفترة ذاتها.

ومما سبق يتضح لنا سيطرة الجهاز الإدارى على نحو ٧٨.٦% من جملة الانفاق العام فى حين أن الإدارة المحلية تأتى فى المرتبة الثانية من حيث هيكل مساهمتها فى الإنفاق العام فيمثل حجم الإنفاق الحكومى عليها نحو ١٢.٠٦ %من إجمالى الإنفاق

العام وهو مؤشر يعبر عن تضاؤل دور الإدارة المحلية كأحد الأدوات التنفيذية لتحقيق التنمية المحلية، وكذلك سيطرة المركزية على هيكل الإنفاق العام.

٢- تطور الايرادات العامة وفقاً للتقسم الإدارى للموازنة العامة للدولة:

نحاول من خلال هذه النقطة إستعراض تطور الايرادات العامة وفقاً للتقسيم الإدارى للموازنة العامة للدولة، وذلك للتعرف على الأهمية النسبية للايرادات العامة مقسمه تبعاً للتقسيم الإدارى للموازنة العامة للدولة (جهاز إدارى- إدارة محلية- هيئات خدمية) على النحو التالى:-

جدول رقم(٢)- تطور الايرادات العامة وفقاً للتقسيم الإدارى للموازنة العامة للدولة خلال الفترة (٢٠٠٧/٠٦-٢٠٢٠/١٩)

(القيمة: بالمليار جنيه)

السنة المالية	الجهاز الإدارى		الإدارة المحلية		الهيئات الخدمية		إجمالى الايرادات العامه	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	معدل نمو
2006/2007	174.05	92.18%	5.10	2.70%	9.66	5.12%	188.82	-
2007/2008	206.86	92.46%	5.70	2.55%	11.16	4.99%	223.73	18.49%
2008/2009	264.18	92.77%	6.70	2.35%	13.89	4.88%	284.77	27.29%
2009/2010	249.32	91.87%	7.92	2.92%	14.16	5.22%	271.39	-4.70%
2010/2011	248.71	91.80%	7.70	2.84%	14.53	5.36%	270.93	-0.17%
2011/2012	286.25	92.88%	7.56	2.45%	14.38	4.67%	308.20	13.75%
2012/2013	331.54	93.45%	7.92	2.23%	15.33	4.32%	354.79	15.12%
2013/2014	433.65	94.05%	10.34	2.24%	17.09	3.71%	461.07	29.96%
٢٠١٥/٢٠١٤	435.10	93.52%	11.02	2.37%	19.12	4.11%	465.24	0.90%
٢٠١٦/٢٠١٥	٤٥٥.٨٩	٩٢.٧٦%	١١.٦٠	٢.٣٦%	٢٤.٠٠	٤.٨٨%	٤٩١.٤٩	5.64%
٢٠١٧/٢٠١٦	٦١١.٤٥	٩٤.١٩%	١٦.٥٥	٢.٥٥%	٢١.١٨	٣.٢٦%	٦٤٩.١٨	32.09%
٢٠١٨/٢٠١٧	٧٦١.٠٢	٩٢.٦٨%	١٩.٢٧	٢.٣٥%	٤٠.٨٤	٤.٩٧%	٨٢١.١٣	26.49%
٢٠١٩/٢٠١٨	٨٥٧.٣٦	٩١.٠٢%	٢١.٦٤	٢.٣٠%	٦٢.٩٠	٦.٦٨%	٩٤١.٩١	14.71%
٢٠٢٠/٢٠١٩	٨٧٩.٥١	٩٠.١٧%	٢٦.٧٣	٢.٧٤%	٦٩.٢٠	٧.٠٩%	٩٧٥.٤٣	3.56%
متوسط الفترة (%)	%٩٢.٥٦		%٢.٥٠		%٤.٩٥		-	
متوسط معدل النمو	13.95%		14.22%		18.78%		14.09%	

المصدر: تم إعداده إعتمادًا على البيان الختامى سنوات مختلفة، قطاع الحسابات الختامية، وزارة المالية.

ويتضح لنا من الجدول رقم (٣) مايلى:-

أ. شهدت الايرادات العامة زيادات متتاليه خلال الفترة (٢٠٠٦/٠٧-٢٠١٩/٢٠) حيث زادت من ١٨٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٦/٠٧ لتصل إلى ٩٧٥.٤ مليار جنيه عام ٢٠١٩/٢٠ وتبلغ نسبة الزيادة لمتوسط الفترة نفسها نحو ١٤.٠٩%، وقد بلغت معدلات الزيادة حدها الادنى فى العام ٢٠١٩/٢٠ كنتيجة لجائحة فيروس كورونا المستجد وبلغت معدلات الزيادة حدها الاقصى فى العام ٢٠١٧/٢٠١٦ فى أعقاب برنامج الاصلاح الاقتصادى فى العام ٢٠١٦ وكنتيجة للزيادات التى تمت فى معدلات الضرائب.

ب. ياتى الجهاز الإدارى فى المرتبة الأولى فى الاهمية النسبية للايرادات العامة حيث بلغت نسبة ايرادات الجهاز الإدارى نحو ٩٢.٥% من جملة الايرادات العامة حيث زادت حصيلة الايرادات المحصلة من قبل الجهاز الإدارى من ١٧٤ مليار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ لتصل إلى ٨٧٩ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ تأتى معظمها من حصيلة الايرادات الضريبية، وقد بلغت معدلات نمو الايرادات العامه المحصله بواسطة وحدات الجهاز الإدارى نحو ١٣.٩% لمتوسط الفترة (٢٠٠٦/٠٧-٢٠١٩/٢٠) وقد بلغ معدل نمو الايرادات بواسطة الجهاز الإدارى حده الاقصى فى أعقاب برنامج الاصلاح الاقتصادى حيث زادت الايرادات بنحو ٣٤% فى عام ٢٠١٧/٢٠١٦ كنيجة للزيادات الضريبية المرتبطة ببرنامج الإصلاح الاقتصادى وهو ما انعكس على زيادة الايرادات العامة فى صورتها الإجمالية.

ج. أما فيما يتعلق بالايرادات الخاصة بالإدارة المحليه فقد بلغت ٢.٥% من جملة الايرادات العامة فى المرتبة الاخيرة من حيث الاهمية النسبية لتحصيل الايرادات العامة، وقد بلغ معدل نمو ايرادات الادارة المحليه نحو ١٤.٢٢% فى متوسط الفترة (٢٠٠٦/٠٧-٢٠١٩/٢٠) وقد شهدت معدلات زيادة الايرادات الخاصة بالإدارة المحلية تفاوتاً خلال تلك الفترة.

د. جاءت الايرادات المحصله من الهيئات الخدمية فى المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية فى هيكل الايرادات العامة وقد زادت ايراداتها من نحو ٩.٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٦/٠٧ لتصل إلى نحو ٦٩ مليار جنيه، حيث بلغت النسبة ٤.٩٥ % من جملة الايرادات العامه لمتوسط الفترة (٢٠٠٦/٠٧-٢٠١٩/٢٠)، وقد بلغت معدلات زيادة الايرادات للهيئات الخدميه نحو ١٨.٧٨% وهى تمثل معدلات النمو الاكبر بينا أجهزة الموازنه المختلفة.

ومما سبق يتضح سيطرة الجهاز الإداري للدوله علي ما يزيد عن ٩٠% من إجمالي الإيرادات الحكومية علي مستوي الموازنات في الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٧ – ٢٠١٩/٢٠٢٠) بينما لم تتجاوز نسبة الإيرادات لكلٍ من الإدارة المحلية والهيئات الخدمية مقدار ١٠% وهو ما يدل علي خلل في هيكل الإيرادات العامة، وتوزيعها وتركيز سياسات التحصيل الضريبى على النظام المركزى مما يؤثر بالسلب علي أداء الجهات الأخري، وخاصة الإدارة المحلية التي لم تتجاوز نسبتها ٣% من إجمالي الإيرادات الحكوميه، وتأثير ذلك علي خطط التنمية لديها نظراً لضعف مصادر التمويل المعتمده لها من قبل الدولة.

رابعاً: تحليل هيكل الإنفاق والايرادات العامه على مستوى الإدارة المحلية:

تحاول الدراسة من خلال هذه النقطة إستعراض هيكل الانفاق والايرادات الخاصة بالإدارة المحلية تبعاً للتقسيم الاقتصادى حسب الأبواب الموازنيه المختلفه، وذلك على النحو التالى:

١. **<u>تطوير هيكل الانفاق العام الخاص بالإدارة المحلية:-</u>**

يعبر هيكل الانفاق عن الأوجه التى يتم من خلالها إستخدام الاموال الخاصة بالمخصصات الموازنيه للإدارة المحلية وهى تؤثر بشكل كبير على خطط التنمية المتعلقة بالإدارة المحلية والتى يمكن توضيحها من خلال الجدول التالى:-

جدول رقم(٣)- هيكل الانفاق العام الخاص بالإدارة المحلية (٢٠٠٧/٠٦-٢٠٢٠/١٩)
(القيمة: %)

الإستخدامات	أجور وتعويضات العاملين	شراء السلع والخدمات	الفوائد	الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	المصروفات الأخري	شراء الأصول الغير مالية	سداد القروض المحلية والأجنبية	إجمالي الإستخدامات (بالمليار جنيه)
٢٠٠٦/٠٧	٧٠.٣١	١٤.٣٧	٠.٥١	٠.٦٩	٠.٢٥	١٢.٨٨	٠.٩٧	٣٤.٥٨٣
٢٠٠٧/٠٨	٧٤.٦١	١٤.٦٩	٠.٥٥	٠.٦٥	٠.٢٣	٨.٣٦	٠.٦٤	٣٩.١٥٤
٢٠٠٨/٠٩	٧٠.٩١	١٧.٤٢	٠.٣٤	٠.٥٦	٠.١٨	١٠.٣٤	٠.٢٦	٥٠.٧٥٧
٢٠٠٩/١٠	٧٣.١٧	١٦.٥٦	٠.٣٥	١.٧٩	٠.٢٢	٧.٦	٠.٣	٥٤.١٣٧
٢٠١٠/١١	٧٥.٧٣	١٥.٥٢	٠.٢٣	١.٣	٠.١٩	٦.٧٥	٠.٢٨	٥٨.١٦٤
٢٠١١/١٢	٨٠.٦٧	١١.٧	٠.٢١	١.٢٦	٠.٢	٥.٧١	٠.٢٥	٧١.٠٨١
٢٠١٢/١٣	٨٠.٥٨	١٠.٨٢	٠.١٧	1.36	٠.٢٤	٦.٦٨	٠.١٥	٨١.٤١٦
٢٠١٣/١٤	٨٠.٧٢	٨.٥٥	٠.٢	1.16	١.٣٦	٧.٨١	٠.٢	١٠٥.٦٢٨
2014/15	82.21	9	0.17	1.05	0.69	6.67	0.2	١١٦.٦٣٩
2015/16	82.17	8.89	0.18	1.05	0.81	6.72	0.18	122.986
2016/17	84.74	9.40	0.18	1.00	1.74	10.17	0.21	120.429
2017/18	82.47	9.69	0.19	1.72	3.16	9.49	0.22	128.305
2018/19	74.54	10.26	0.17	1.32	1.60	11.09	0.17	151.471
2019/20	73.91	10.20	0.13	1.30	1.85	12.62	0.07	168.385
متوسط الفترة (%)	77.62	١١.٩٣	٠.٢٦	1.16	0.91	٨.٧٨	٠.٢٩	-

المصدر: تم إعداده إعتمادًا على البيان الختامى سنوات مختلفة، قطاع الحسابات الختامية، وزارة المالية.

يتضح لنا من الجدول رقم (٣) مايلى:-

أ. أعلي نسبة من الإستخدامات موجهة للإنفاق علي الأجور وتعويضات العاملين بنسبة تتجاوز ٧٧.٦% لمتوسط الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦-٢٠٢٠/٢٠١٩) حيث بلغت أدني نسبة لها في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بنحو ٧٠.٣١% ووصلت أقصاها عام ٢٠١٦/٢٠١٧ بنسبة ٨٤.٧١%.

ب. أن نسب الإنفاق الموجهة للإنفاق علي مشاريع التنمية ممثله فى نفقات الباب السادس الخاص بالاستثمارات لم تتجاوز ١٣% فى متوسط الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١٩/٢٠٢٠) **حيث** لوحظ **أن**:

- مقدار الإنفاق علي الخدمات مثل صيانة الطرق، ووسائل الصرف الصحي، ووسائل الري أو الإنفاق علي الخدمات الثقافية لم يتجاوز ١٣.٧٠% حيث أحتل الإنفاق عليها المرتبة الثانية من إجمالي هيكل الإنفاق الحكومي في تلك الفترة.
- مقدار الإنفاق علي بند الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية مثل دعم إسكان محدود الدخل، معاش الطفل، نفقات محو الأمية لم تتجاوز مقدار ١.١٠% في تلك الفترة، حيث يتم صرف معظم مخصصاتها من خلال الوزارات بالحكومة المركزية وبعيداً عن الإدارة المحلية.
- أن نسبة الإنفاق علي شراء الأصول الغير مالية "الإستثمارات" مثل نفقات تشييد المباني، تمهيد وإستصلاح الأراضي بنحو ٨.٣٠% متوسطاً لتلك الفترة.

ج. إرتفعت نسبة الإنفاق الخاصة بأجور وتعويضات العاملين من ٧٠.٣١% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلي ٨٢.٢١% عام ٢٠١٤/٢٠١٥ بمقدار زياده قدره ١١.٨٩% مع وجود إتجاه لإنخفاض نسبتها إلى هيكل الانفاق فى العامين الماليين (٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠١٩/٢٠٢٠) حيث إنخفضت لتصل إلى ٧٣.٩%.

ويتضح من العرض السابق أنه على الرغم من تدنى مستويات الأجور فى الإدارات المحلية إلا أنها تمثل نحو ٧٧.٦% من جملة إستخدامات الإدارة المحلية وهو ما يعبر عن تضاؤل المخصصات المالية الخاصة بالإدارة المحلية من الحكومة المركزية ومن ثم التأثير السلبى على خطط التنمية المحلية فى المحافظات، وهو ما يتطلب إعادة النظر فى حجم المخصصات المالية ونمط الإدارة السائد بالإدارة المحلية.

٢. تطور هيكل الايرادات العامة الخاصة بالإدارة المحلية:

ونستعرض من خلال هذه النقطة تطور هيكل الايرادات بالإدارة المحلية وحجمها خلال الفترة (٢٠٠٦/٠٧-٢٠٠٧/٠٨) وذلك للوقوف على التطورات التى حدثت فيه، وذلك من خلال الجدول التالى:-

جدول رقم (٤)- هيكل الايرادات العامة الخاصة بالإدارة المحلية (٢٠٠٧/٠٦-٢٠٢٠/١٩)
(القيمة: %)

أبواب الايرادات	الضرائب	المنح	الإيرادات الأخرى	المتحصلات من مبيعات الأصول	إجمالى الإيرادات (بالمليار جنيه)
٢٠٠٦/٠٧	12.9	5.2	78.89	3.02	5.101
٢٠٠٧/٠٨	13.13	4.07	78.92	3.88	5.703
٢٠٠٨/٠٩	11.06	6.24	81.12	1.58	6.699
٢٠٠٩/١٠	9.56	0.96	87.8	1.68	7.917
٢٠١٠/١١	9.84	1.4	88.75	0.00	7.701
٢٠١١/١٢	12.28	1.56	86.16	0.00	7.563
٢٠١٢/١٣	12.57	0.66	86.77	0.00	7.921
٢٠١٣/١٤	8.91	1.58	89.52	0.00	10.34
2014/15	4.74	0.84	94.42	0.00	11.016
2015/16	4.51	0.64	94.84	0.00	11.603
2016/17	3.37	7.66	88.97	0.00	16.600
2017/18	3.31	1.15	95.53	0.00	19.273
2018/19	3.35	0.57	96.09	0.00	21.630
2019/20	2.82	0.24	96.94	0.00	26.726
متوسط الفترة	8.02	2.34	88.91	0.73	-

المصدر: تم إعداده إعتمادًا على البيان الختامى سنوات مختلفة، قطاع الحسابات الختامية، وزارة المالية.

يتضح من الجدول رقم (٤) مايلى:

أ. الإيرادات المحصلة تتركز متحصلات الباب الثالث (**الإيرادات الأخري**) والمتمثلة فى الموارد من الحسابات والصناديق الخاصة بدواوين عموم المحافظات ومديريات الخدمات التابعة لها والناتجه عن حصيلة بيع السلع والخدمات والتى بلغت نسبتها ٨٨.٩% لمتوسط الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦-٢٠٢٠/٢٠١٩) حيث بلغت أدني نسبة لها في عام٢٠٠٧/٢٠٠٦ بنحو ٧٨.٨٩%

ووصلت أقصاها عام ٢٠١٥/٢٠١٤ بنسبة ٩٤.٤٢%.

ب. تأتى حصيلة **الضرائب** مثل (مثل حصة دواوين عموم المحافظات من رسوم تراخيص السيارات، ضريبة الثروة العقارية وغيرها) المرتبة الثانية من إجمالي الإيرادات الحكومية للإدارة المحلية حيث تمثل نسبة ٨.٠٢% لمتوسط الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦-٢٠٢٠/٢٠١٩) مع وجود إتجاه لتناقص الايرادات الضريبيه بالإدارة المحلية حيث إنخفضت نسبة الايرادات الضريبيه كنسبة من جملة الايرادات بالإدارة المحلية من ١٢.٩% عام ٢٠٠٦/٠٧ لتصل إلى ٢.٨% عام ٢٠١٩/٢٠.

ج. ونجد أيضا أن نسبة **المنح** من الجهات الحكومية والحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية لمتوسط الفترة(٢٠٠٧/٢٠٠٦-٢٠٢٠/٢٠١٩) لم تتجاوز ٢.٥٠% تأتي معظمها في صورة منح منظمات دولية، والجزء الأكبر منها يوجه لتمويل الإستثمارات، حيث بلغت أعلي نسبة لها في عام(٢٠٠٩/٢٠٠٨) بمقدار ٦.٢٤%.

<u>ومما سبق يتضح أن:-</u>

تركز الايرادات العامة للإدارة المحلية فى الإيرادات الأخري والمتمثلة فى موارد الصناديق والحسابات الخاصة بالمحافظات وذلك عن الفترة (٢٠٠٦/٠٥-٢٠٢٠/١٩) مع ملاحظة أن معدل الزيادة للإيرادات الأخري في تلك الفترة لم يتجاوز ٢٠% في عام٢٠١٩/٢٠ مقارنة بعام ٢٠٠٦/٠٧ بينما إنخفضت مصادر الايرادات كالضرائب، المنح، متحصلات بيع الأصول المالية بنسبة بلغت ٥٠% في عام٢٠١٩/٢٠ مقارنة بعام٢٠٠٦/٠٧ مما يدل علي وجود خلل في الهيكل التمويلي للإيرادات بالإدارة المحليه، وتأثير ذلك بالسلب علي توفير مصادر لتمويل مشاريع التنمية المختلفة، وإعتماد مشروعات التمويل بشكل رئيسى على المشروعات التى تتم من خلال الحكومة المركزية ممثلة فى الوزارات والهيئات التابعة لها وتضاؤل دور الإدارة المحلية فى صياغة وتنفيذ مشروعات التنمية المحليه المرتبطة بها.

٣. <u>تطور العجز فى موازنة الإدارة المحلية:</u>

يعد توفير التمويل اللازم لعملية التنمية هى المحور الرئيسى الذى تقوم عليه أى

مشروعات للتطوير، ومن ثم يصبح من المهم العرف على مستويات العجز فى موازنة الإدارة المحلية للوقوف على قدرة الإدارة المحلية على توفير موارد ذاتية ومستدامة لدعم علميات التنمية المحلية والتى يمكن إستعراض الصورة الإجمالية لها على النحو التالى:

جدول رقم (٥)- هيكل الايرادات العامة الخاصة بالإدارة المحلية (٢٠٠٧/٠٦-٢٠٢٠/١٩)

البيان	الإستخدامات	الإيرادات	عجز الموازنة	معدل نمو عجز الموازنة	عجز الموازنة كنسبة من الاستخدامات	الايرادات كنسبة / الاستخدامات
٢٠٠٦/٠٧	34.583	5.101	29.482	-	85.25%	14.75%
٢٠٠٧/٠٨	39.154	5.703	33.451	13%	85.43%	14.57%
٢٠٠٨/٠٩	50.757	6.699	44.058	32%	86.80%	13.20%
٢٠٠٩/١٠	54.137	7.917	46.22	5%	85.38%	14.62%
٢٠١٠/١١	58.164	7.701	50.463	9%	86.76%	13.24%
٢٠١١/١٢	71.081	7.563	63.518	26%	89.36%	10.64%
٢٠١٢/١٣	81.416	7.921	73.495	16%	90.27%	9.73%
٢٠١٣/١٤	105.628	10.34	95.288	30%	90.21%	9.79%
2014/15	116.639	11.016	105.623	11%	90.56%	9.44%
2015/16	122.986	11.603	111.3827	5%	90.57%	9.43%
2016/17	120.429	16.600	103.8292	-7%	86.22%	13.78%
2017/18	128.305	19.273	109.03233	5%	84.98%	15.02%
2018/19	151.471	21.630	129.84052	19%	85.72%	14.28%
2019/20	168.385	26.726	141.6591	9%	84.13%	15.87%
متوسط الفترة (%)	-	-	-	13.32%	87.26%	12.74%

المصدر: تم إعداده إعتمادًا على البيان الختامى سنوات مختلفة، قطاع الحسابات الختامية، وزارة المالية.

<u>يتضح من الجدول رقم (٦) مايلى:-</u>

أ. فيما يتعلق بحجم العجز فى موازنة الإدارة المحلية فقد شهد زيادات متتالية خلال الفترة (٢٠٠٦/٠٧-٢٠١٩/٢٠) حيث زاد الفرق بين الاستخدامات والايرادات

من ٢٩.٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٦/٠٧ ليصل إلى ١٤١.٦ جنيه فى عام ٢٠١٩/٢٠ ، وقد حققت معدلات نمو العجز فى موازنة الإدارة المحلية ١٣.٣٢% لمتوسط الفترة ذاتها مع وجود إتجاه لتراجع معدلات الزيادة فى عجز موازنة الإدارة المحلية بداية من العام ٢٠١٤/١٥ حيث إنخفضت معدلات الزيادة فى العجز من ٣٠% عام ٢٠١٣/١٤ لتصل إلى -٧% عام ٢٠١٦/١٧ ويمكن توضيح التطور فى حجم العجز ومعدلات الزياده فيه من خلال الشكل التالى:-

شكل رقم (٢):

تطور العجز فى موازنة الإدارة المحلية خلال الفترة (٢٠٠٦/٠٧-٢٠١٩/٢٠)

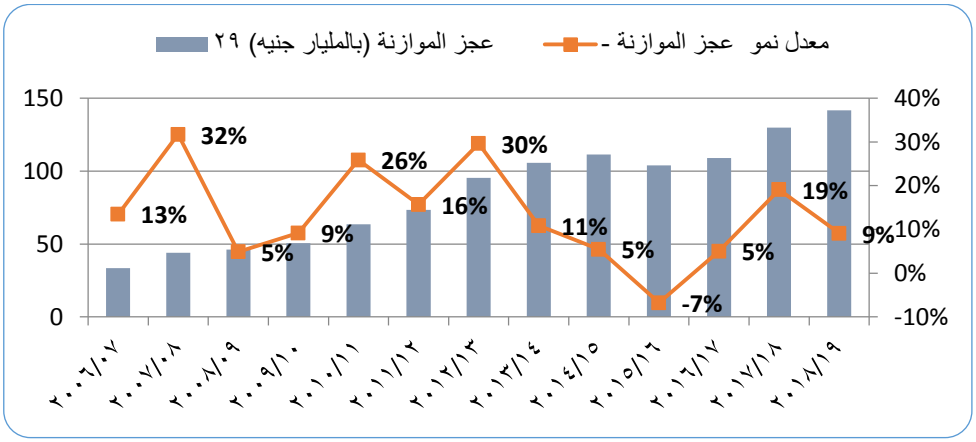

المصدر: تم إعدادها بواسطة الباحث بناءً على بيانات عجز موازنة الإدارة المحلية

ب. فيما يتعلق بتطور نسبة العجز فى موازنة الادارة المحلية كنسبة إلى جملة الاستخدامات نلاحظ أنها بلغت ٨٧.٢% من جملة الاستخدامات لمتوسط الفترة (٢٠٠٦/٠٧-٢٠١٩/٢٠)، ولم تشهد تلك النسبة تقلبات كبيرة خلال فترة الدراسة حيث بلغت حدها الاقصى عند مستوى ٩٠.٥٧% عام ٢٠١٥/١٦ ثم بدءت فى الانخفاض فى أعقاب برنامج الإصلاح الاقتصادى حيث بلغت تلك النسبة ٨٤.١٣% عام ٢٠١٩/٢٠.

ج. فيما يتعلق بنسبة تغطية الايرادات بالإدارة المحلية للإستخدامات فقد بلغت ١٢.٧٤% لمتوسط الفترة (٢٠٠٦/٠٧-٢٠١٩/٢٠) وهو ما يعنى قصور شديد فى قدرة مصادر التمويل الذاتية بالإدارة المحلية على تمويل إستخدماتها والتى تعانى هى الاخرى من خلال هيكلى كبير حيث يتم توجيه النسبة الاكبر منها لسداد المرتبات.

<u>فى ضوء ما سبق يتضح أن:</u>

الإدارة المحلية تعانى من عدة إختلالات هيكلية فعلى مستوى الاستخدامات تسيطر المرتبات على قرابة ٨٥% من مخصصاتها وهو ما يؤثر على باقى أوجه الانفاق المرتبطة بمشروعات التنمية المحلية، فيما يتعلق بالايرادات الخاصة بالإدارة المحلية فهى لا تغطى سوى ١٢.٧% من جملة الاستخدامات ومصدرها ايرادات الصناديق والحسابات الخاصة بدواوين عموم المحافظات. إن الوضع الحالى للمنظومة الموازنيه الخاصة بالإدارة المحلية يجعل عملية التنمية تعتمد على الحكومة المركزية سواء فى تخصيص الموارد أو التنفيذ.

خامساً: بعض المؤشرات الكلية للنمو الاقتصادى فى مصر:

تحاول الدراسة من خلال هذه النقطة التعرض لبعض المؤشرات الكلية المرتبطة بعملية التنمية الاقتصادية مع التركيز على بعض المؤشرات على مستوى محافظات الجمهورية للوقوف على وضع التنمية المحلية فيها، وذلك على النحو التالى:-

١- **<u>تطور الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٩):</u>**

يعبر الناتج المحلى الإجمالى(GDP) عن قيمة ما تم إنتاجه من سلع وخدمات على مستوى الدولة خلال عام، وهو بذلك يعبر عن مقدار النمو الذى حدث على مستوى الدولة ويمكن إستعراض التطور الذى حدث فى الناتج المحلى الإجمالى من خلال الجدول التالى:-

جدول رقم (٦)- تطور الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٩)

السنة	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بالمليار دولار أمريكي لعام ٢٠١٠	معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى (%)	متوسط نصيب الفرد فى الناتج المحلى الإجمالى بالدولار الامريكى لعام ٢٠١١
2005	162.21	4.471	30662.9
2006	173.31	6.843	31428.9
2007	185.60	7.088	31561.6
2008	198.87	7.152	33089.1
2009	208.19	4.685	33675.5
2010	218.89	5.139	34211.9
2011	222.86	1.817	35506.3
2012	227.75	2.194	35632.0
2013	232.55	2.107	35613.0
2014	237.74	2.229	35944.6
2015	247.72	4.200	38042.9
2016	260.92	4.347	38942.7
2017	271.83	4.181	40619.5
2018	286.27	5.314	41930.7
2019	302.18	5.558	42923.8
متوسط الفترة	-	4.488	35985.686

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولى البيانات الخاصة بجمهورية مصر العربية.

أ. فيما يتعلق بتطور حجم الناتج المحلى الإجمالى فقد شهد نمواً مستمراً فى قيمته بالاسعار الثابته حيث أرتفعت قيمة الناتج المحلى إجمالى من ١٦٢ مليار دولار ليصل إلى ٣٠٢.١٨ مليار دولار فى العام ٢٠١٩ وقد شهدت تلك الفترة تفاوتاً فى معدلات النمو يمكن تفسيرها فى ضوء التقلبات السياسية والاقتصادية التى مرت بها مصر خلال تلك الفترة.

ب. حققت معدلات النمو الاقتصادى ٤.٤% لمتوسط الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٩) وقد شهدت تلك النسبة تفاوتاً خلال تلك الفترة حيث فى أعقاب الازمة المالية العالمية من ٧.٠٨% عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ٤.٦% عام ٢٠٠٩، كما شهد معدل النمو إنخفاضاً فى أعقاب ثورة يناير حيث إنخفضت معدلات النمو من ٥.١% عام ٢٠١٠ لتصل إلى أدنى مستوياتها عند ١.٨% عام ٢٠١١، وقد بدأت معدلات النمو فى الارتفاع مجدداً فى أعقاب برنامج الاصلاح الاقتصادى عام ٢٠١٦ حيث بلغ معدل النمو ٥.٥% عام ٢٠١٩.

ج. أما عن متوسط نصيب الفرد من الدخل فقد شهد زيادة متواصله خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٩) حيث إرتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل من ٣٠ الف دولار عام ٢٠٠٥ ليصل إلى مستوى ٤٢ الف دولار عام ٢٠١٩ ورغم تلك هذا الارتفاع فى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى إلا أن درجة التفاوت فى توزيع الدخل لها أثر فى وصول ثمار عملية التنمية الاقتصادية للفئات الأولى بالرعاية على مستوى الدولة.

٢- <u>تطور الاستثمارات لبعض الانشطة الاقتصادية المرتبطة بالإدارة المحلية:</u>

ونتناول من خلال هذه النقطة تطور الاستثمارات لكلٍ من القطاع الحكومى والخاص لبعض الانشطة الاقتصادية المرتبطة بشكل أو بأخر بالإدارة المحلية. وتؤثر الاستثمارات فيها على مستوى الخدمات المقدمه للمواطنين فى جميع المحافظات وقد تم إختيار الاستثمارات الموجه لكلٍ من قطاع التعليم والصحة والمياه والصرف وذلك لأهميتهم ودورهم الفعال فى تحسين جودة الحياه للمواطنين وذلك على النحو التالى:-

جدول رقم (٧)- تطور الاستثمارات (عام-خاص) لبعض الانشطة الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٠٦/٠٧-٢٠١٩/٢٠)

البيان	التعليم	الصحة	المياه والصرف الصحى	جملة الاستثمارات لجميع الانشطة الاقتصادية (بالمليون جنيه)	معدل نمو الاستثمارات
2006/07	6.79%	4.84%	3.02%	58.0416	-
2007/08	9.57%	5.01%	4.12%	70.4547	21.4%
2008/09	10.37%	4.29%	3.16%	101.6612	44.3%
2009/10	16.66%	4.38%	3.48%	105.0889	3.4%
2010/11	12.51%	5.29%	3.67%	87.3903	-16.8%
2011/12	11.23%	4.88%	3.13%	92.5457	5.9%
2012/13	10.54%	5.10%	2.86%	95.9	3.6%
2013/14	10.94%	5.93%	3.34%	110.4736	15.2%
2014/15	9.15%	5.56%	2.30%	147.7933	33.8%
2015/16	9.12%	3.54%	1.90%	181.422	22.8%
2016/17	6.24%	4.22%	2.94%	300.8467	65.8%
2017/18	3.44%	3.66%	1.60%	470.4739	56.4%
2018/19	4.27%	4.14%	2.35%	513.664	9.2%
2019/20	6.42%	6.52%	3.49%	473.7707	-7.8%
متوسط الفترة	9.09%	4.81%	2.95%	-	19.78%

المصدر: نشرة الاستثمارات العامة، وزارة التخطيط، سنوات مختلفه.

أ. فيما يتعلق بتطور الاستثمارات (عام- خاص) فقد شهدت زيادة متواصله خلال الفترة الممتدة (٢٠٠٦/٠٧- ٢٠١٩/٢٠) حيث زادت الاستثمارات من ٥٨ مليار عام ٢٠٠٦/٠٧ لتصل إلى ٥١٣.٦ مليار جنيه عام ٢٠١٨/١٩ ثم إنخفضت لتصل إلى ٤٧٣.٧ مليار جنيه، أما عن معدلات نمو الاستثمارات فقد حققت ١٩.٧٨% لمتوسط الفترة (٢٠٠٦/٠٧- ٢٠١٩/٢٠) وشهدت تلك النسبة تقلبات صعوداً وهبوطاً خلال تلك الفترة، وارتفعت الاستثمارات بشكل كبير فى أعقاب برنامج الاصلاح الاقتصادى حيث بلغت نسبة الزيادة نحو ٦٥.٨% عام ٢٠١٦/١٧ مع الاشارة إلى أن تلك الزيادة لا تعبر عن زيادة

صافيه للاستثمارات وخاصة أن قيمة الاستثمارات وفقاً للاسعار الجارية.

شكل رقم (٣):

تطور الاستثمارات (عام- خاص) خلال الفترة (٢٠٠٦/٠٧-٢٠١٩/٢٠)

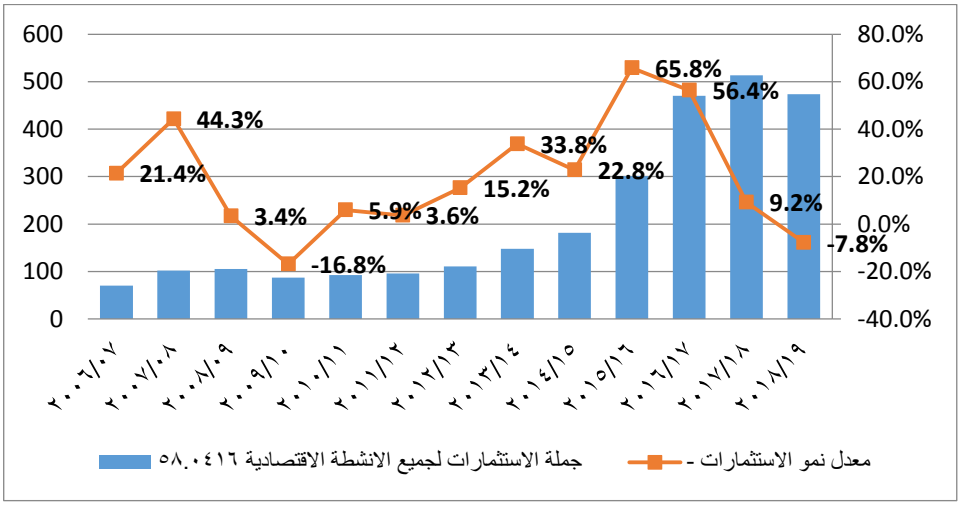

ب. فيما يتعلق بالإنفاق الاستثمارى لقطاع التعليم (عام- خاص) فقد بلغ ٩.٠٩% من جملة الاستثمارات وذلك لمتوسط الفترة (٢٠٠٦/٠٧-٢٠١٩/٢٠) مع وجود إتجاه لإنخفاض الإستثمارات الموجهة لقطاع التعليم حيث إنخفضت أهميتها النسبيه فى هيكل الاستثمارات من ١٦.٦% عام ٢٠٠٩/١٠ لتصل إلى أدنى مستوى عند ٣.٤٤% عام ٢٠١٧/١٨ فى أعقاب الاصلاح الاقتصادى، مع وجود إتجاه زيادة أهميتها النسبية فى عام ٢٠١٩/٢٠ حيث زادت لتصل إلى ٦.٤٢%.

ج. أما الانفاق الاستثمارى (عام- خاص) لقطاع الصحة فقد بلغ ٤.٨١% من جملة الاستثمارات وذلك لمتوسط الفترة (٢٠٠٦/٠٧- ٢٠١٩/٢٠) ولم تشهد تلك النسبة تغيرات كبيره خلال تلك الفترة حيث بلغت النسبة حدها الاقصى فى العام ٢٠١٩/٢٠ حيث بلغت ٦.٤٢%، وكان الحد الادنى للاستثمارات فى قطاع الصحة عند مستوى ٣.٦٦% فى عام ٢٠١٧/١٨.

د. اما فيما يتعلق بحجم الاستثمارات المرتبطه بتوفير المياه وخدمات الصرف

الصحى فقد بلغت نسبتها ٢.٩٥% من جملة الاستثمارات لمتوسط الفترة (٢٠٠٦/٠٧- ٢٠١٩/٢٠) مع الإشارة إلى أن هذه النسبة لا تتناسب مع حجم إحتياجات الدولة المصرية من توفير المرافق الاساسية الخاصة بالصرف الصحى والمياه وتحتاج إلى إعادة نظر فى المشروعات المتعلقة بهذا القطاع بما يسمح بتسريع وتيرة المشروعات الخاصة بالبنية التحتيه وخاصة فى الريف والقرى، والتى لن تستطيع الوصول إليه إلا من خلال الحكم المحلى.

٣- <u>تطور معدلات الفقر ومستويات المعيشة:</u>

نحاول من خلال هذه النقطة إستعراض التطور الذى حدث فى معدلات الفقر خلال فترة الدراسة، وذلك للوقوف على أثر السياسات التنمية الاقتصادية على الفئات الأولى بالرعاية، وكذا التركيز على وضع معدلات الفقر فى عدد من محافظات الجمهورية وذلك على النحو التالى:-

جدول رقم (٨)- أهم مؤشرات الفقر فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٢٠)

السنه	معدلات الفقر (%)	معدلات الفقر المدقع(%)	معامل جينى	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الحقيقى للقطاع العائلى
2008	21	6.1	31.1	613.9
2009	21.6	-	32.1	1092.0
2010	25	-	30.2	1294.2
2011	25.2	4.8	-	1613.3
2012	25.9	-	31.8	2722.4
2013	26.3	-	-	2233.6
2014	-	4.3	32	2322.0
2015	27.8	-	31.8	2551.3
2016	-	2.3	-	2077.3
2017	32	-	31.5	1219.6
2018	27.2	-	47	3130.7
2019	29.5	-	-	5652.2
2020	29.7	-	-	-

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولى البيانات الخاصة بجمهورية مصر العربية

*بيانات الفقر المدقع أعد بواسطة الدراسة طبقاً لنسب الفقراء إعتماداً علي مقياس الفقر المدقع، كتيب مصر في أرقام، سنوات مختلفة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

* بعض البيانات لا تصدر بشكل منتظم لجميع سنوات الدراسة، فهناك بعض احصائيات تصدر كل ثلاثة أعوام.

أ. فيما يتعلق بمعدلات الفقر فقد شهدت معدلات الفقر فى مصر تزايداً بداية من العام ٢٠٠٨ حيث إرتفعت معدلات الفقر من ٢١% لتصل إلى أعلى مستوياتها فى العام ٢٠١٧ عند مستوى ٣٢%، وقد أعقب ذلك إنخفاض فى معدلات الفقر لتستقر عندى مستوى ٢٩.٥% فى الاعوام التاليه، أما بالنسبة لمعدلات الفقر تبعاً للمحافظات فقد يمكن عرض أعلى وأقل محافظات من حيث معدلات الفقر من خلال الشكل التالى:-

شكل رقم (٤)

توزيع نسب الفقراء علي مستوي المحافظات طبقاً لخط الفقر الوطنى لعام ٢٠١٨

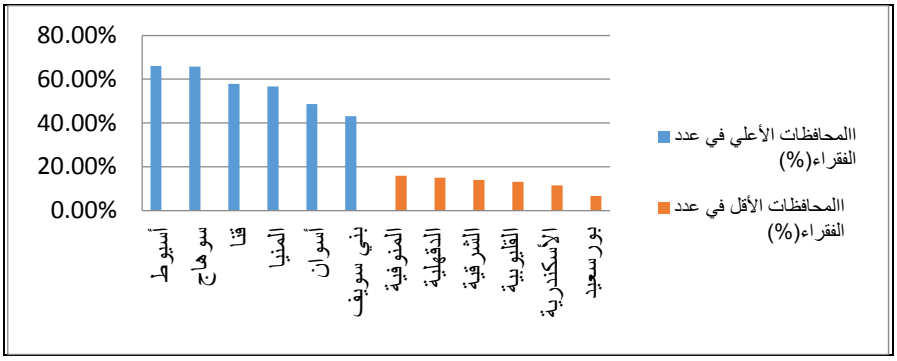

ويتضح من الشكل السابق تركز أعلي نسبة للفقراء في محافظة أسيوط بمقدار ٦٦%، وكان أقل نسبة لعدد الفقراء بمحافظة بورسعيد بمقدار ٦.٧٠%.

- تركز أعلي معدلات الفقر بمحافظات الوجه القبلي حيث لم تقل النسبة الخاصة بالفقر في تلك المحافظات عن ٤٥% أي أنه تقريباً نصف السكان في تلك المحافظات فقراء.

- تركز أقل معدلات الفقر بالمحافظات الحضرية، ومحافظات الوجه البحري حيث لم تتجاوز النسبة الخاصة بالفقر في تلك المحافظات عن مقدار ١٦%.

ب. أما عن مستويات الفقر المدقع والذى يقصد به "نسبة السكان الذين يقل إستهلاكهم الكلي عن خط الفقر الغذائي حيث يعتبر خط الفقر الغذائي تكلفة البقاء علي قيد الحياه "(Mony Mowafi, 2005, p.260)، ويتضح من الجدول السابق بأن نسبة الفقر المقع فى مصر إنخفضت من مستوى ٦.١% عام ٢٠٠٨ ليصل إلى مستوى ٢.٣% فى عام ٢٠١٦ وهذا يعد مؤشراً ايجابياً فى هذا السياق.

ج. أما فيما يتعلق بقياس التفاوت فى توزيع الدخل وتركزه فى فئات دون الاخرى وهو ما يطلق عليه عدالة توزيع الدخل فيمكننا الاعتماد على معامل جينى، وتشير إحصائيات معامل جينى فى مصر إلى زيادة التفاوت فى توزيع الدخل فى مصر بداية من العام حيث إرتفعت قيمة معامل جينى من ٣٠.٢ عام ٢٠١٠ ليصل إلى ٤٧ فى عام ٢٠١٨ وهو ما يشير إلى مزيداً من التفاوت فى توزيع الدخل وهو ما يساعد فى فهم أسباب زيادة معدلات الفقر فى الفترة التى أعقبت الاصلاح الاقتصادى رغم إرتفاع معدلات النمو فى الفترة ذاتها.

د. **متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الحقيقى للقطاع العائلى:** وهو يعد من أحد مؤشرات الرفاه فى المجتمع وأيضاً يستخدم كمؤشر لمستوى المعيشة ومعدلات الفقر وبالنظر إلى البيانات الخاصة بهذا المؤشر نلاحظ زيادة متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك للقطاع العائلى بشكل متواصل بداية من عام ٢٠٠٨ حيث إرتفع من ٦١٣ جنيه ليصل إلى مستوى ٢٧٢٢ فى العام ٢٠١٢ ثم إنخفض ليصل إلى ٢٠٧٧ فى عام ٢٠١٦ إبان فترة الاصلاح الاقتصادى، ثم أعقب تلك الفترة إرتفاع متواصل فى متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك ليصل إلى مستوى ٥٦٥٢ عام ٢٠١٩، وعلى الرغم من أهمية هذا المؤشر لتعبير عن زيادة مستويات المعيشة بالمجتمع إلا أنه يصعب الاعتماد

عليه بمفرده كمؤشر لتراجع معدلات الفقر نظراً لتأثير عدالة توزيع الدخل عليه.

٤. <u>تطور معدلات البطالة:</u>

في التعريف الشائع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية، والذي ينص على أن " العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل، وهو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه عند مستوى الأجر السائد لكنه لا يجده " ويمكن إستعراض التطور الذى حدث فى معدلات البطالة من خلال الجدول التالى:

جدول رقم (٩)- تطور معدلات البطالة (٢٠٠٧-٢٠٢٠)

السنه	2007	2009	2010	2011	2012	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل البطالة	8.8	9	8.7	11.8	12.6	13	12.4	11.7	11.5	10.7	10.1

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولى البيانات الخاصة بجمهورية مصر العربية

أ. شهدت معدلات البطالة تفاوتاً خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت من ٨.٥ % عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ١٣% عام ٢٠١٣ كنتيجة للتقلبات السياسية الحادة فى تلك الترة ، ثم شهدت تلك النسبة تراجعاً فى أعقاب تطريق برنامج الإصلاح الاقتصادى حيث إنخفضت معدلات البطالة من ١٢.٤ عام ٢٠١٦ لتصل إلى أدنى مستوياتها عند ١٠.١% عام ٢٠٢٠ مدفوعه بالارتفاع فى معدلات النمو الاقتصادى فى الفترة ذاتها.

- ويتضح من الشكل رقم (٥) أن محافظة شمال سيناء جاءت فى المرتبة الأولى من حيث معدلات البطالة حيث بلغت معدلات البطالة فيها ٤٨.٢% يليها محافظات (أسوان، البحر الأحمر، السويس، دمياط) بمعدلات بطالة بلغت (٢٤.١، ٢٣.٥، ١٨.٦، ١٦.٦ %) على التوالى.

شكل رقم (٥)

محافظات الاجمهورية الاقل والاعلى من حيث معدلات البطالة فى عام ٢٠١٨

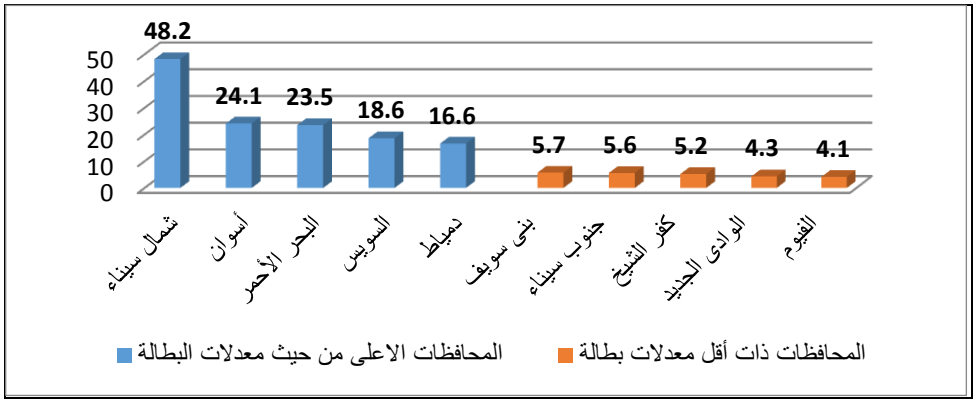

المصدر: النشرة السنوية المجمعه لبحث القوى العاملة ٢٠١٨ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، إصدار ابريل ٢٠١٩.

- فى حين تعد محافظات (بنى سويف، جنوب سناء، كفر الشيخ ، الوادى الجديد، الفيوم) الاقل من حيث معدلات البطلة حيث بلغت معدلات البطالة فيها (٥.٧، ٥.٦، ٥.٢، ٤.٣، ٤.١ %) على التوالى خلال عام ٢٠١٨ وذلك وفقاً لنشرة إحصائيات القوى العاملة الصادرة من الجهاز المركزى للمحاسبات.

وفى ضوء ما تم مناقشته فى هذا المحور نستنتج ما يلى:

أ. تحقيق معدلات النمو الاقتصادى ٤.٤% لمتوسط الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٩) وقد شهدت تلك النسبة تفاوتاً خلال تلك الفترة حيث فى أعقاب الازمة المالية العالمية من ٧.٠٨% عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ٤.٦% عام ٢٠٠٩، كما شهد معدل النمو إنخفاضاً فى أعقاب ثورة يناير حيث إنخفضت معدلات النمو من ٥.١% عام ٢٠١٠ لتصل إلى أدنى مستوياتها عند ١.٨% عام ٢٠١١، وقد بدأت معدلات النمو فى الارتفاع مجدداً فى أعقاب برنامج الاصلاح الاقتصادى عام ٢٠١٦ حيث بلغ معدل النمو ٥.٥% عام ٢٠١٩.

ب. أما عن متوسط نصيب الفرد من الدخل فقد شهد زيادة متواصله خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٩) حيث إرتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل من ٣٠ الف دولار

عـام ٢٠٠٥ ليصـل إلـى مسـتوى ٤٢ الـف دولار عـام ٢٠١٩ ورغـم تلـك هـذا الارتفاع فى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى إلا أن عدالة توزيع الدخل لها أثر فى وصول ثمار عملية التنمية الاقتصادية للفئات الأولى بالرعاية على مستوى الدولة.

ج. هنـاك ضـعف فـي الإنفـاق الإسـتثماري الحكـومي للقطاعـات الاقتصـادية الخاصـة سواء بقطاع الصحة أو التعليم أو البنية التحتية بمقدار لم يتجاوز ٢٥% من جملة تلك القطاعات من إجمالي الإستخدامات الإستثمارية للقطاع الحكومي في تلك الفترة.

د. فيما يتعلق بمعدلات الفقر فقد شهدت معدلات الفقر فى مصر تزايداً بداية من العام ٢٠٠٨ حيث إرتفعت معدلات الفقر من ٢١% لتصل إلى أعلى مستوياتها فى العام ٢٠١٧ عند مستوى ٣٢%، وقد أعقب ذلك إنخفاض فى معدلات الفقر لتستقر عندى مستوى ٢٩.٥% فى الأعوام التاليه.

إن الانفاق الحكومى على الإدارة المحلية و أسلوب الإدارة المتبع فى الحكم المحلى له تأثير كبير على مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ليس فقط على المستوى المحلى بالمحافظات ولكن أيضاً على مستوى الدولة ككل، حيث أن عملية التنمية الاقتصادية هى عملية مترابطة وذات أبعاد متعددة. كما أن تمويل عمليات التنمية المحلية يعد المحرك الرئيسى لعملية التنمية المحلية وكذا التنمية الاقتصادية على مستوى الدولة.

سادساً: نموذج قياسى لتقدير أثر الانفاق العام للإدارة المحلية على نمو الناتج المحلى الإجمالى بإستخدام نموذج الانحدار الذاتى للمتباطئات الموزعه(ARDL):

يمر إعداد النموذج القياسي الخاص بالسلاسل الزمنية بعدد من المراحل، وذلك وصولاً لتقدير جيد لمعلمات النموذج حيث تبدء تلك الخطوات بإختبار مدى سكون السلاسل الزمنية من عدمه، ثم بعد ذلك اختيار النموذج الملائم للتقدير يلي ذلك عددًا من الاختبارات التشخصية المتعلقة بجودة النموذج ويمكننا توضيح ذلك على النحو التالي:

١. **اختبار إستقرار السلاسل الزمنية المستخدمة (Stationary Test):**

قبل تقدير النموذج القياسي والتقدير للمعالم يجب اختبار ما إذا كانت السلسة الزمنية ساكنة (**Stationary**) أم غير ساكنة حيث أنه عند سكون السلسلة الزمنية يكون المتوسط والتباين عبر الزمن ثابتين، حيث أن عدم الاستقرار أو السكون للسلسلة الزمنية يجعل النتائج غير حقيقية ولا يمكن الوثوق بها وقد يؤدى إلى وجود انحدار زائف (**spurious regression**)، وبالتالي لايمكن الاعتماد عليها في تقدير معالم المجتمع، ونقوم باختبار استقرار السلسلة الزمنية من خلال اختبار جذور الوحدة (**Unit Roots Test**) باستخدام اختبار ديكى-فوللر الموسع (**Augmented Dickey-Fuller Test**).

أ. **نموذج Trend Stationary TS :**

هذه النماذج غير مستقرة، وتبرز عدم استقرارية تحديدية **deterministic trend**(أي أن مصدر عدم الاستقرارية ناتج عن وجود اتجاه عام تحديدي"ثابت")، وتأخذ الشكل التالى:

$$Y_t = f(t) + \varepsilon_t$$

حيث أن:

F (t) : دالة كثيرة الحدود

ε_t : تشويش أبيض

وأكثر هذه النماذج انتشارًا يأخذ شكل كثيرحدود من الدرجة الأولي، ويكتب بالشكل التالى:

$$Y_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t$$

يكون هذا النموذج غير مستقر، لأن متوسطه$E(Y_t)$ مرتبط بالزمن. لكننا نجعله مستقرًا بتقدير المعالم$\hat{a}_0$, $\hat{a}_1$ بطريقة المربعات الصغرى العادية، وطرح المقدار $(\hat{a}_{1t+}\ \hat{a})$منY_t، أي $(\hat{a}_{1t+}\ \hat{a})-Y_t$.

ب. نموذج Difference Stationary DS :

هذه النماذج أيضا غير مستقرية عشوائية(Stochastic)، (مصدر عدم الاستقرارية وجود اتجاه عام عشوائي)، وتأخذ الشكل التالي:

$$Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

يمكننا جعلها مستقرة باستعمال الفروقات أي: $\nabla Y_t = \beta + \varepsilon_t$، وغالبا تستعمل فروقات من الدرجة الأولى(d=1)، وتكتب بالشكل التالى:

$$\Delta Y_T = G D_t + \pi Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{\iota} \gamma \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

β : ثابت حقيقي ، **d**: درجة الفروقات

ج. اختبار ديكي فيلر الموسع:

ابتكرا Dickey and Fuler (1980, 1979) طريقة لاختبار عدم استقرار السلسلة الزمنية. لاختبار لعدم الاستقرار مرادف لاختبار وجود جذر الوحدة . الاختبار مبني على نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى، ويكون كالتالي(Steven, 2001, p.15):

$$y_t = \emptyset y_{t-1} + u_t \quad (1)$$

يتم اختبار مإذا كانت $\emptyset$ تساوي ١ ومن هنا جذر الوحدة. فرضية العدم(يوحد جذور للوحدة)، $H_0: \emptyset = 0$ والفرضية البديلة (لا يوجد جذور الوحدة)، $H_1: \emptyset \neq$ ، ومن ثم فإن $t_{statistic}$ بالنسبة **ADF** تحسب بإستخدام المعادلة التالية:

$$ADF = \frac{T(\widehat{\varphi} - 1)}{1 - \widehat{\varphi_1} - \cdots - \widehat{\varphi_j}}$$

وقد جاءت نتائج اختبار جذور الوحدة الخاص بسكون السلاسل الزمنية على النحو التالي:

جدول رقم (١٠)-أختبار جذور الوحدة للمتغيرات المستخدمه فى النموذج

المتغيرات	ADF- test		PP-test	
	المستوى	الفروق	المستوى	الفروق
NGDP	-5.119*	-7.820**	-5.2612**	-14.609**
POP	-2.381	-2.149*	-1.568	-2.117*
U	-4.366*	-5.412**	-2.137	-5.455**
RGDP	-3.555*	-11.254**	-4.134*	-10.885**
INF	-3.248*	-9.6332**	-3.204*	-9.633**
MS	-5.062**	-8.501**	-5.145**	-8.649**

المصدر: تم إعدادها بواسطة الباحث فى ضوء مخرجات (E-Views10).

*و** بعد القيم تشير إلى أن المتغير مستقر عند مستوي معنوية 1% و 5% على التوالي.

٢. **متغيرات النموذج:-**

- معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية (NGDP).
- معدل نمو السكان (Population- POP).
- معدل البطالة (Unemployment- U).
- المعدل الحقيقى نمو الناتج المحلى الإجمالى (RGDP).
- معدل التضخم (Inflation- INF).
- المعروض النقدى (Money Supply-MS).
- معدل الفائدة الحقيقى (Real Interest Rate- RIR).
- الانفاق الحكومى على للإدارة المحلية (Local Administration Government Expenditure- LAGE).

٣. **بيانات النموذج ومصدرها:**

تعتمد الدراسة القياسية على بيانات السلاسل الزمنيه السنوية للفترة (١٩٨٠-٢٠١٩) وقد تم الحصول على هذه المتغيرات من عدة مصادر .المصدر الأول قاعدة وزارة المالية وقد تم الحصول منها على تطور الانفاق الحكومى على الإدارة المحلية والمصدر الثاني قاعدة بيانات البنك الدولي حيث تم الحصول منه على بيانات المتغيرات (الناتج المحلى بالاسعار الجارية، الناتج المحلى بالاسعار الثابته بالعملة

المحلية، معدلات نمو السكان، معدلات البطالة، معدل التضخم، المعروض النقدى، معدل الفائدة الحقيقى) من خلال *World Development Indicators* وقد تم تقدير النموذج وإختبار إستقرار السلاسل الزمنيه تبعاً لهذه البيانات.

٤. <u>نتائج تقدير النموذج القياسى:</u>

أظهرت نتائج أختبار جذور الوحدة الخاص باستقرار السلاسل الزمنيه لمتغيرات النموذج القياسى إستقرار متغيرات النموذج عند صيغة المستوى مع إستثناء المتغيرين (POP & U) وهى معدل نمو السكان، ومعدلات البطالة. وبالتالى فإن إستخدام تصحيح الخطا (ARDL) مناسباً لدرجة إسنقرار النموذج وذلك لوجود بعض المتغيرات مستقرة عند المستوى والبعض الاخر فى الفرق الأول (Dalina Andreia, 2015, p.572):

$$\Delta y_t = B_0 + \lambda_1 y_{t-1} + \varphi_2 x_{t-1} + \sum_{i=1} \beta_i \Delta y_{t-i} + \sum_{i=0} \delta \Delta x_{t-i} + \varepsilon_t$$

- T = max (p,q),...,T, for simplicity assuming that the lag order q is the same for all variables in the K×1 vector xt.
- The variables in (yt ,x′t)′are allowed to be purely I(0), purely I(1), or co integrated.

يقوم نموذج (**ARDL**) على أساس تحليل التغير فى المتغير التابع (**Y**) من خلال فترات الإبطاء (**Lag**) الخاصة بالمتغير التابع نفسه، بالإضافة إلى أثر المتغيرات التابعة (**X**) فى الفترة نفسها وفى فترات الإبطاء مع تحليل العلاقة بين المتغيرات فى الأجل الطويل (**Long Run Effect**) وفى الاجل القصير(**Short run Effect**) وقد جاءات نتائج النموذج على النحو التالى:

أ- تحليل معادلة الاجل القصير(Short run Effect):

$$NGDP = B_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta POP_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \delta U_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \epsilon RGDP_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \alpha INF_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \vartheta RIR_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \pi LAGE_{t-i} + \varepsilon_t$$

جدول رقم(١١)- تقدير معادلة الاجل القصير لمتغيرات النموذج القياسى

Dependent Variable: NGDP				
Selected Model: ARDL(2, 1, 0, 1, 0, 0, 0)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.***
NGDP(-1)	0.51203	0.114501	4.471841	0.0001
NGDP(-2)	0.061972	0.050345	1.230959	0.229
RIR	-1.172504	0.087312	-13.42894	0.000
RIR(-1)	0.844149	0.143016	5.902465	0.000
D(POP)	-7.616542	5.960951	-1.277739	0.2122
INF	0.042544	0.065019	0.65433	0.5184
INF(-1)	0.154835	0.071311	2.171259	0.0389
D(U)	-0.743213	0.280949	-2.645369	0.0134
LAGE	-0.035351	0.031469	-1.123347	0.2712
C	5.993788	2.234327	2.682592	0.0123

تشير نتائج تحليل النموذج فى الأجل القصير (**Short run Effect**) إلى معنوية التأثير للكلٍ الناتج المحلى الإجمالى فى فترة الابطاء(t-1) حيث الناتج المحلى فى الفترة الحالية على الناتج المحلى فى المستقبل بمقدار ٠.٥١%، كما يؤثر سعر الفائدة الحقيقى بمقدار 1.17- فى الناتج المحلى الإجمالى أى أن ارتفاع معدل الفائدة الحقيقى(RIR) بمقدار ١% يؤدى إلى إنخفاض فى الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ١.١٧%، أما بالنسبة لمعدل التضخم فقد كان معنوى التأثير فى فترة الابطاء (t-1) حيث يؤدى إرتفاع معدل التضخم(INF) بمقدار ١% إلى زيادة الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠.١٥% أما بالنسبة لمعدلات البطالة فتشير النتائج إلى معنوية

تأثيرها على الناتج المحلى الإجمالى حيث يؤدى زيادة معدلات البطالة بمقدار ١% إلى إنخفاض الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠.٧٤%، أما فيما يتعلق بالانفاق الحكومى للإدارة المحلية(LAGE) فتشير نتائج التقدير الخاص بالنموذج القياسى إلى **عدم معنوية تأثيره على الناتج المحلى الإجمالى**.

معنوية النموذج ككل (إختبار F_{test}) والخاصة بمعادلة الأجل القصير:

تشير نتائج إختبار ف والخاصة بمعنوية النموذج ككل وتشير نتائج الاختبار إلى رفض فرض العدم والقائل بأن لا يوجد علاقة إنحدار بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة حيث أن:

F-statistic	**54.2965**
Prob(F-statistic)	**0.00000****

حيث أن (p.value) للقيمة المحسوبة للاختبار أقل من ٠.٠٥ وهو ما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض القائل بأن هناك علاقة معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للنموذج.

القدرة التفسيرية للنموذج (R-square):

R-squared	**0.952629**
Adjusted R-squared	**0.935084**

تشير نتائج إختبار R^2 إلى أن المتغيرات التى تم إدخالها فى النموذج تفسر نحو ٩٥.٢% من المتغير التابع وتشير قيمة $Adj\text{-}R^2$ والتي تأخذ فى الاعتبار تأثير المتغيرات المعنوية فقط أن تلك المتغيرات تفسر نحو ٩٣.٥٠% من التغير فى المتغير التابع.

ب- تحليل العلاقة طويلة الاجل ومعامل تصحيح الخطأ (Long Run Effect):

يتم الاعتماد على تقدير علاقة الأجل الطويل والتكامل المشترك لنموذج (**ARDL**) إعتماداً على الاسلوب العلمى الذى قام بصياغته **Pesaran and Shin** عام ١٩٩٩، وذلك من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ (**Error Correction Model**) ولهذا النمط فى تحليل علاقة الأجل الطويل العديد من المميزات وهى على النحو التالى:

- إمكانية تقدير معادلة الاجل الطويل والتكامل المشترك للمتغيرات التى تختلف فى درجة سكون السلاسل الزمنية فيها والجمع بينها I(0) ، I(1).
- يمكننا تقدير معادلة التكامل المشترك من خلال معادلة واحدة.

$$NGDP = B_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta_i NGDP_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \delta RIR_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \gamma INF_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \theta U_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \theta LAGE_{t-i} + \varepsilon_t$$

كما يوجد اختبار الحدود الخاص بتقدير معنوية علاقة التكامل المشترك (**Bounds Test**)، وذلك وفقاً لمقارنة القيمة المحسوبة للاختبار والتي تتبع توزيع **F** statistics، وقد قام (**Peasaran**) بتطوير قيم جدولية خاصة بهذا الاختبار، وقد جاءت نتائج التحليل للأجل الطويل على النحو التالى:

جدول رقم (١٢)- تقدير معادلة الاجل الطويل ومعامل تصحيح الخطأ

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(NGDP)				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	**5.993788**	**2.234327**	**2.682592**	**0.0123**
NGDP(-1)*	**-0.425998**	**0.122639**	**3.473589**	**0.0017**
RIR(-1)	**-0.328355**	**0.171326**	**1.916553**	**0.0659**
D(POP)**	**-7.616542**	**5.960951**	**1.277739**	**0.2122**
INF(-1)	**0.197378**	**0.090622**	**2.178038**	**0.0383**
D(U)**	**-0.743213**	**0.280949**	**2.645369**	**0.0134**
LAGE**	**-0.035351**	**0.031469**	**1.123347**	**0.2712**
D(NGDP(-1))	**-0.061972**	**0.050345**	**1.230959**	**0.2290**
D(RIR)	**-1.172504**	**0.087312**	**13.42894**	**0.0000**
D(INF)	**0.042544**	**0.065019**	**0.65433**	**0.5184**

أما فيما يتعلق بنتائج الاختبار الخاص (Bounds Test) يمكن توضيحها من خلال الجدو التالى:-

F-Bounds Test	Null Hypothesis: No levels relationship		
F-statistic	4.882721		
Actual Sample Size	38	Finite Sample: n=40	
	10%	2.218	3.314
	5%	2.618	3.863
	1%	3.505	5.121

يتضح من النتائج المتحصلة لمعادلة التكامل المشترك إلى معنوية معامل تصحيح الخطأ الذى يقدر بنحو ٠.٠.٤٢% وهو ما يعنى أن الخطأ الذى يحدث فى الاجل القصير يتم تصحيحه فى فى فترة زمنية تالية، وذلك للوصول إلى معاملات التأثير فى الاجل الطويل والموجودة فى المعاملات المتحصله بعاليه (.Long Run Coff)، أما فيما يتعلق بـ (Bounds Test) فقد قدرت القيمة المحسوبة بـ **4.882721** فى حين كانت القيمة الجدولية تقدر ب ٣.٥٠٥ عند مستوى معنوية ١ % وهو ما يعنى رفض فرض العدم القائل بأنه لايوجد علاقة فى الأجل الطويل، وهو ما يعنى أنه هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج فى الاجل الطويل.

٥. **<u>إختبارات جودة النموذج (Model Goodness of fit):</u>**

يوجد العديد من الإختبارات الخاصة بجودة النموذج وذلك للتحقق من سلامة التقديرات وإمكانية إستخدام النموذج فى التنبؤ وذلك على النحو التالى:

- إختبار الازدواج الخطى للمتغيرات المستقلة (Multicollinearity).
- الإختبارات المتعلقة بحد الخطأ العشوائى (Residuals Diagnostic): ومنها إختبار إختلاف تباين حد الخطأ (Heteroskedasticity) وأيضاً الارتباط التسلسلى(SerialCorrelation) واختبار مدى اتباع حد الخطأ العشوائي للتوزيع الطبيعى.
- إختبارات إستقرار النموذج (Stability Test).

وقد جاءت نتائج اختبارات جودة النموذج لتعبر عدم وجود أى من مشكلات جودة النموذج ومن ثم سلامة التقدير وإمكانية إستخدامه فى التنبؤ.

رابعاً: إطار مقترح لتطوير أداء الإدارة المحلية بما يسهم فى تحقيق تنمية محلية مستدامة:

تلعب التنمية المحلية دوراً هاماً وأساسياً ليس فقط فى التأثير على معدلات النمو على المستوى الكلى، ولكن يؤثر أيضاً على مستوى رفاهية المواطنين وتوفير الخدمات الأساسية وإتاحة فرص ومشروعات على مستوى الأقاليم الاقتصادية للدولة ومن ثم محاربة الفقر وتحقيق العدالة فى توزيع ثمار عملية التنمية الاقتصادية. ولكن حتى يتم صياغة عملية التنمية المحلية بشكل كفء وفعال يجب الاجابة على عدد من التسأولات وهى:-

- كيف يتم التخطيط لعملية التنمية المحلية وترتيب أولويات عمليات التنمية المحلية؟
- ما هى تقديرات الموارد الخاصة بعمليات التنمية ومصادر تمويله؟
- ما هى سبل تنفيذ عملية التنمية المحلية ومتابعتها وإعادة تقيمها ونمط الإدارة المطلوب توافره فى الحكم المحلى؟
- ما هو دور الدولة والقطاعات المختلفة للمجتمع فى عملية التنمية؟

يعد وضع رؤية مقترحه لتطوير أداء الحكم المحلى فى مصر بما يحقق تنمية محلية مستدامة يجب أن يتضمن على عناصر رئيسية تشمل عملية التخطيط والتمويل والتنفيذ والمتابعة على أن تحتوى كل مرحلة منهم على العناصر الاساسية اللازمة لنجاح التنمية المحلية وتحقيق الاستدامة المالية لها بحيث تصبح عملية مستمره وليست حزمة مشروعات فى فترة زمنيه وتنتهى، ويمكن توضيح الأطر العامة لتطوير منظومة على النحو التالى:-

<u>ويتضح من الشكل رقم (٦) مايلى:</u>

يركز الاطار العام المقترح لعملية التنمية المحلية على ثلاثة نقاط رئيسية تتمثل فى إعادة صياغة عملية التخطيط للتنمية المحلية، وتوفير مصادر وهيكل تمويل مشروعات التنمية المحلية، ثم التنفيذ ومتابعة الاداء وإعادة تقييم المشروعات ويمكن

توضيح تلك المراحل على النحو التالى:-

١- تخطيط عملية التنمية المحلية:-

وتركز هذه المرحلة على توصيف عملية التخطيط ومراحلها المختلفة، وتنظيم العلاقة المتبادلة بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية والوحدات التابعه لها والذى يقترح أن تتم وفقاً للخطوات التالية:-

شكل رقم (٦)- إطار عام مقترح لتحقيق تنمية محلية مستدامة

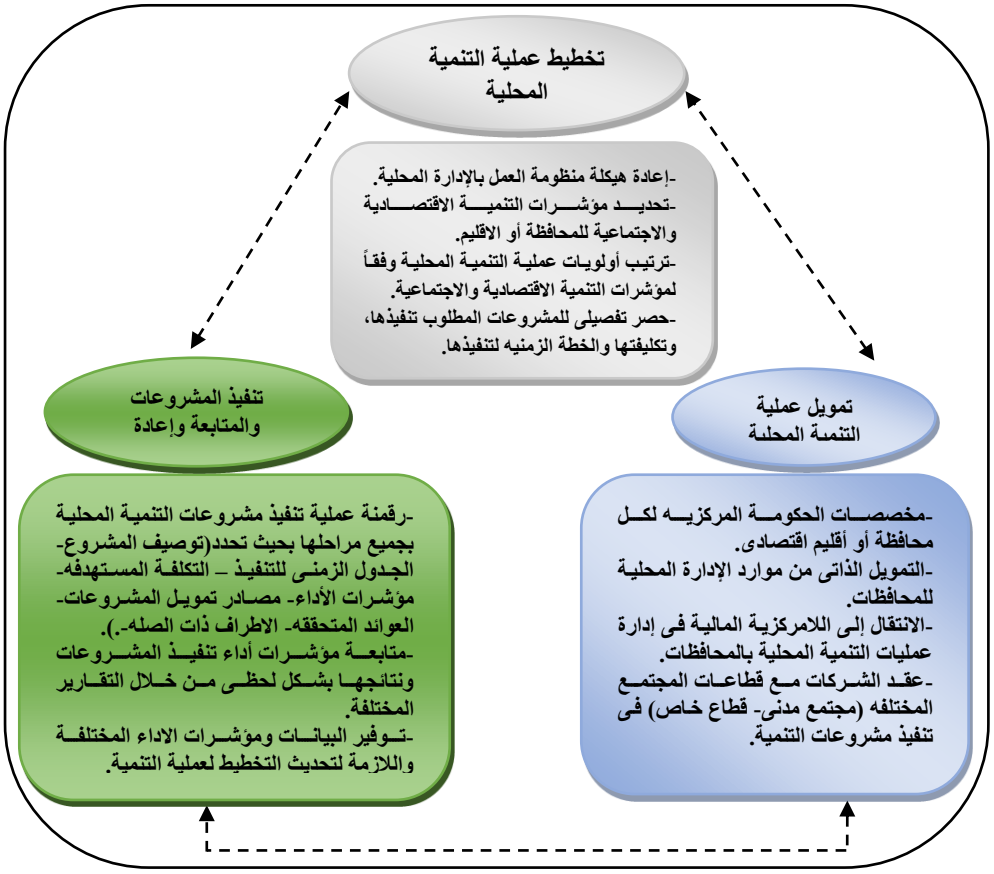

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث

أ- المرحلة الأولى: إعادة هيكلة منظومة العمل بالإدارة المحلية:

وفى هذه المرحلة يتم إعادة تنظيم وهيكلة الإدارات بالمحافظات حتى تكون قادرة على القيام بمهام عملية حصر وتحليل الاحتياجات للمحافظة بداية من وحدات الحكم المحلى بالمدن والمراكز والقرى مع ربطها بمنظومة إلكترونيه مع المحافظة، وذلك تمهيداً لوضع الخطة التفصيليه للمشروعات على مستوى كل محافظة مقسمه على أنماط الخدمات المختلفه(صحة، تعليم، بنية تحتيه، مشروعات إنتاجية، ....الخ).

ب- المرحلة الثانيه: حصر وتحليل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل محافظة:

فى هذه المرحلة يتم حصر المؤشرات الاقتصادية والاجتامعية الخاصة بحل محافظة وفقاً للدوريات الاحصائية التى تصدر من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بما يسهم فى تحديد المشكلات التى تواجه كل محافظة على سبيل المثال إستخدام خرائط الفقر فى تحديد المدن والقرى التى يتم البدء بها فى مشروعات التنمية بكل محافظة.

جـ- المرحلة الثالثة: وضع المشروعات والجدول الزمنى للتنفيذ:

فى هذه المرحلة يتم وضع مشروعات التنمية المحلية مقسمه حسب القطاع مثل (التعليم- الصحة- البنية التحتيه- المشروعات الإنتاجية- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة- جهود مكافحة الفقر-.....الخ)، ويتم تحديد المستهدفات على مستوى كل نشاط تنموى، وتقدير حجم الموارد المطلوبه لكل مشروع، والمدى الزمنى للتنفيذ مع تحديد مستهدفات الانجاز لكل عام مالى.

د- المرحلة الرابعة: ترتيب أولويات عملية التنمية المحلية وفقاً لمؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

فى هذه المرحلة يتم ترتيب المشروعات حسب أهميتها بالنسبة لكل محافظة تبعاً للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل محافظة بحيث تسهم مشروعات التنمية فى علاج المشكلات الاساسية لكل محافظة وكل إقليم اقتصادى.

ه- المرحلة الخامسة: الربط بين مخرجات عملية التخطيط بالإدارة المحلية والأهداف الاستراتجية على مستوى الدولة:

فى هذه المرحلة يتم تجميع مستهدفات المشروعات وفقاً للقطاعات المختلفة (صحة، تعليم، بنية تحتية، ...الخ) على مستوى جميع المحافظات ليتم ربطها بالأهداف الاستراتجية للدولة، وتحديد حجم الموارد المطلوب لتنفيذ المشروعات خلال المدى الزمنى لتلك المشروعات بالإضافة إلى تحديد المستهدفات الكلية لكل قطاع وتخصيص الموارد اللازمة المطلوبة من الحكومة المركزية بالموازنة العامة للدولة. هذا على أن يتم الربط بين التخصيص من الحكومة المركزية للمحافظات بمدى النجاح فى تحقيق مستهدفات المشروعات تبعاً لمؤشرات الاداء الخاصة بكل مشروع تنموى.

و- الاعتماد على شركات التعهيد(Outsourcing) لتوفير متطلبات تلك المرحلة، والابتعاد على التعيين بوظائف دائمة لتوفير النفقات وتركيز عمليات الانفاق على مشروعات التنمية المحلية.

٢- <u>تمويل عملية التنمية المحلية:</u>

يعد تمويل عملية التنمية المحلية هو التحدى الاكبر الذى يواجه تنفيذ مشروعات التنمية وبناء منظومة مستدامة لعملية التنمية المحلية فقد سبق الإشارة إلى ضعف مصادر التمويل الخاصة بالإدارة المحلية بالإضافة إلى نموها بشكل لا يتناسب مع متطلبات المشروعات التنموية بالمحافظات، بالإضافة إلى أن معظم النفقات الخاصة بالإدارة المحلية يتم توجيه إلى سداد الاجور والمرتبات والتى تعد منخفضة هى الاخرى لذا فإنه يقترح عدد الاجراءات ليتم زيادة مصادر التمويل للحكم المحلى على النحو التالى:-

أ. التوجه نحو اللامركزيه المالية فيما يتعلق بإدارة الحكم المحلى:

ويقصد بها وضع إطار تنظيمي لإدارة التنمية بأبعادها المختلفة بحيث تعطي حق المشاركة للمستويات الدنيا في إتخاذ القرار مع السلطة المركزية مع تفويض من

السلطة المركزية لجزء من سلطاتها للمستويات الأدنى في المستوي التنظيمي بمشاركة المجتمع المدنى(السيد عبد المطلب غانم، ٢٠٠٦، صـ ٢٥).

وهى بذلك تتيح للإدارة المحلية تقديم الخدمات العامة من خلال هيئات وسلطات المجتمع المحلي من حيث المشاركة في تحديد إحتياجاته، ترتيب أولوياته، توفير التمويل المناسب (فرض رسوم، الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدنى، القطاع الخاص)، المشاركة في عملية التنفيذ، والإشراف عليها من خلال مؤسساته، وتقييم مستوي الأداء، والرقابة للخدمات المقدمة.

مع تركيز اللامركزية المالية إتاحة حرية الحصول علي الإيرادات، وحرية إستخدامها، وتقوم اللامركزية المالية علي أربع أسس هامه هى (مسئولية الإنفاق، مسئولية الإيرادات، التحويلات المالية من الحكومة المركزية، الإقتراض المحلي) تتيح اللامركزية المالية للإدارة المحلية مصادر تمويل متنوعة لعملية التنمية المحلية هذه مع ضرورة وجود آليات متابعة للموقف المالى الخاص بكل محافظة خاصة فيما يتعلق بالمشروعات القائمة على التمويل بالاقتراض المحلى(منة الله ابراهيم، ٢٠٢٠، صـ ١٤٩).

ب. تخصيص الموارد من الحكومة المركزية:

ويكون ذلك من خلال إعادة توجيه المخصصات التى تخص عمليات التطوير المختلفة من الوزارات والهيئات التابعة لها إلى الإدارة المحلية على أن يكون ذلك فى إطار مشروعات محدده وفق جدول زمنى واضح ومستهدفات مالية لكل مشروع ومؤشرات أداء تمكن الحكومة المركزية من متابعة مدى النجاح فى تنفيذ المشروعات وربط التخصيص الموازنى بالقدرة على تحقيق مستهدفات ومؤشرات أداء وتنفيذ المشروعات.

ج. زيادة موارد التمويل الذاتى للمحافظات:

وذلك من خلال زيادة مخصصات الحكومة المركزية للمحافظات فيما يتعلق بالمشروعات الإنتاجية التى تدر عوائد مالية للمحافظات على أن يتم ذلك فى

ضوء دراسات جدوى اقتصادية لتلك المشروعات والعوائد الخاصة بها ومتابعة نتائج أعمالها وايقاف المشروعات الخاسرة منها وتصفيتها.

د. الشراكة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى فى تنفيذ مشروعات التنمية المحلية:

وذلك من خلال الشراكه مع القطاع الخاص والمجتمع المدنى بما يتيح توفير مصادر تمويل إضافية ومستدامة للتنمية المحلية ويساعد فى توحيد جهود عملية التنمية وفقاً للخطة الموضوعه من قبل الدولة ومؤسساتها. ويتم ذلك بزيادة سلطات وتعديل التشريعات التى تتعارض مع تنظيم هذا النمط.

٣- <u>تنفيذ مشروعات التنمية المحلية والمتابعة وإعادة التقييم:</u>

يعتمد نجاح عملية التنمية المحلية على التنفيذ ومتابعة الأداء للإدارة المحلية والتى يقترح أن تتم وفقاً للتصور التالى:

أ. رقمنة منظومة العمل الخاصة بمشروعات التنمية المحلية بشكل كامل:

إن الانظمة التقليدية المطبقة فى الوقت الحالى بوحدات الإدارة المحلية بالمحافظات لم تعد تناسب عملية التنمية المحلية وتنفيذها ومتابعتها وتحديد المسئوليات لها، وبالتالى فإن أحد ضروريات عملية التنمية المحلية هو التحول إلى الانظمة الإلكترونية فى تنفيذ مشروعات التنمية المحلية بجميع مراحلها بحيث تحدد(توصيف المشروع- الجدول الزمنى للتنفيذ – التكلفة المستهدفه- مؤشرات الأداء- مصادر تمويل المشروعات- العوائد المتحققه- الاطراف ذات الصله- تحديد واضح للمسئوليات للطراف المختلفة للمشروعات). تطبيق تلك الأنظمة الإلكترونية يتيح متابعة تنفيذ المشروعات بشكل لحظى ويتيح إستخدام التقنيات الحديثة (الذكاء الاصطناعى) فى إنشاء وتحليل البيانات خاصة أن الانظمة التقليدية لا تستطيع أن تفى بالغرض وخاصة مع توسع المشروعات وتزايد التفاصيل المتلعق بها بالإضافة إلى تكامل مخرجات تلك الانظمة على مستوى الدولة.

ب. متابعة مؤشرات أداء تنفيذ المشروعات ونتائجها بشكل لحظى من خلال التقارير المختلفة:

تنفيذ مشروعات التنمية المحلية بالكفاءة والفاعلية المطلوبة يقتضى تحديد واضح للمسئوليات لجميع أطراف العمل على تلك المشروعات، وأيضاً تحديد مستهدفات للقائمين على تنفيذ المشروعات، وهذا يسهم فى وضع مؤشرات أداء يمكن متابعتها بشكل لحظى مع تطبيق الأنظمة الإلكترونية لإدارة العمل ومن ثم تصحيح الانحرافات فى الاداء أولاً بأول ومسألة المسئولين عن التقصير فى عمليات التنفيذ.

ج. الإعتماد على خدمات التعهيد وتجنب التوسع فى التعيين بوظائف دائمة:

حيث يتمثل الخلل الهيكلى فى موازنة الإدارة المحلية فى ضعف مصادر التمويل وتفاقم العجز فى موازنة الإدارة المحلية بالإضافة إلى توجيه الجانب الاكبر من نفقاتها إلى تغطية الاجور والمرتبات ومن ثم التأثير السلبى على مختلف أوجه الانفاق، وفى هذا السياق يقترح التوسع فى الاعتماد على القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى فى تقديم خدمات التعهيد لتأدية الخدمات التى تحتاج الإدارة المحلية لها من خلال مشروعات محددة المدة مع تجنب التعيين فى وظائف دائمة. هذا بالإضافة إلى إعادة توزيع العاملين بوحدات الحكم المحلى بما يساعد على سد العجز مع رفع مستويات الرواتب زتدريب وتأهيل العاملين بتلك الوحدات المحلية.

د. منظومة التقييم ومتابعة الأداء وتحديث مشروعات التنمية المحلية:

يجب أن تتيح منظومة متابعة وتقييم أداء المشروعات مؤشرات أداء بداية من الوحدة المحلية وصولاً لتقييم أداء المشروعات على مستوى المحافظة ثم على مستو ى الدولة ككل، بحيث يسهل هذا عملية تقييم المشروعات وتحديث خخط التنمية المحلية، وكذا إعادة توجيه المخصصات الحكومة المركزية. بالإضافة إلى متابعة أثر سياسات التنمية على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

النتائج:

١- فيما يتعلق بالفرض القائل **"يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانفاق العام على الإدارة المحلية ونمو الناتج المحلى الإجمالى فى مصر"** جاءت نتائج النموذج القياسى المستخدم فى تقدير دالة الناتج المحلى الإجمالى لتثبت عدم صحة هذا الفرض حيث أن ثبتت عدم معنوية تأثير الانفاق الحكومى للإدارة المحلية على الناتج المحلى الإجمالى وفقاً لهيكله الحالى، كما أن الدراسة التحليليه الخاصة بدراسة هيكل الايرادات والانفاق الحكومى جاء ليؤكد عدم صحة هذا الفرض نظراً لوجود إختلالات هيكلية فى كلٍ من هيكل الانفاق والايرادات حيث يتم توجيه قرابة ٨٠% من الانفاق بالإدارة المحلية على الاجور والمرتبات وتضاؤل مخصصات الاستثمارات بهيكل الانفاق هذا بالإضافة إلى وجود قصور فى هيكل الايرادات حيث تعتمد بشكل كبير على الاقتراض لتمويل إستخدماتها. كما أن موازنة الجهاز الإدارى للدولة والخاصة بموازنة الوزارات والهيئات التابعة تستحوذ على ٧٨% من جملة مخصصات الموازنة العامة للدولة، وتستحوذ أيضاً على ٩٠% من جملة الايرادات العامة وهو ما يؤكد على تركيز الانفاق على مشروعات التنمية الاقتصادية التى تتم من خلال الحكومة المركزية على حساب عملية التنمية المحلية.

٢- أما فيما يتعلق بالفرض القائل **"تحقيق تنمية محلية مستدامة يعتمد على توفير آليات تمويل مبتكره وتطوير أنظمة عمل الإدارة المحلية"** فجاءت نتائج البحث لتشير إلى صحة هذا الفرض حيث أن تطوير أداء وأنظمة العمل الخاصة بالإدارة المحلية وكذا التوجه نحو اللامركزية المالية فى الحكم المحلى بالإضافة إلى الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدنى، والقطاع الخاص يمكن أن يلعب دوراً محورياً فى عملية التنمية المحلية وتوفير مصادر تمويل مستدامة تساعد على دفع عجلة التنمية على مستوى الدولة وأيضاً رفع مستوى الرفاهية لدى المواطنين. كما أن تطوير أنظمة العمل وتطبيق الانظمة الإلكترونيه على الإدارة المحلية

يمكن أن يلعب دوراً هاماً فى التخطيط والتنفيذ ومتابعة وتقييم الأداء بالإدارة المحلية ضمان تصحيح أية أنحرافات فى تنفيذ مشروعات التنمية أولاً بأول.

٣- تركز الإنفاق الحكومي للإدارة المحلية علي أجور وتعويضات العاملين حيث يمثل نحو ٧٦% من هيكل الانفاق، ايرادات الإدارة المحلية تتركز علي الإيرادات الأخري بنسبة تتجاوز ٨٠% بينما يلاحظ تجاهل التمويل الذاتي لمشاريع التنمية الإقتصادية الخاصة بالإدارة المحلية وإعتمادها علي ما يتم تخصيصه لها من إعتمادات مالية للإنفاق علي إستخدامتها من الحكومة المركزية علي الرغم من أن المخصص لها من حجم الإيرادات الحكومية لم يتجاوز نسبة ٣% وهو مؤشر يعبر عن تضاؤل حجم الإيرادات ويدل علي ضعف الموارد الموجهة للإدارة المحلية ومن ثم التأثير بالسلب علي دور الإدارة المحلية في دفع عجلة التنمية الإقتصادية.

التوصيات:

١- ضرورة تطوير ورقمنة منظومة العمل الخاصة بالإدارة المحلية فيما يتعلق بجميع وظائف الإدارة المحلية والتى منها تخطيط ، والتنفيذ، والمتابعة والتقييم لمشروعات التنمية المحلية مع ربطها بوزارة المالية بالشكل الذى يتيح متابعة فاعلية وكفاءة الانفاق الحكومى الخاص بالإدارة المحلية.

٢- ضرورة زيادة حجم المخصصات المالية للإدارة المحلية وخاصة الموجه منها لدعم مشروعات التنمية المحلية مثل مشروعات البنية التحتية، وتطوير التعليم، والخدمات.

٣- العمل على الإنتقال إلى اللامركزية المالية فى الإدارة المحلية بما يتيح مصادر تمويل متنوعة لمشروعات التنمية المحلية.

٤- ضرورة التنظيم والتنسيق بين الحكم المحلى والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى فيما يتعلق بتخطيط وتنمويل وتنفيذ مشروعات التنمية المحلية.

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية :

١- أبو المحاسن، منة الله ابراهيم محمد (٢٠٢٠). " آليات تمويل التنمية المحليه من أجل تنمية اقتصادية مستدامة (دراسة مقارنة)". رسالة دكتوراه. كلية التجارة جامعة عين شمس.
٢- الطلافحة، حسين (٢٠١٢). التخطيط الإستراتيجي والتنمية الاقتصادية. جامعة اليرموك. بحث غير منشور.
٣- سوينبرن، جوين وآخرون (٢٠٠٤). التنمية الاقتصادية المحليه "دليل وضع وتنفيذ إستراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلى وخطط العمل بها دراسة تفصيلية". البنك الدولى.
٤- الفرماوي، علي (٢٠٠٤). التنمية الاقتصادية المحلية. بحث غير منشور.
٥- عبد المجيد، عيد رشاد عبد القادر. (٢٠١٢). دور اللامركزية المالية فى تحقيق التنمية المحلية فى مصر. رسالة ماجيستير. كلية التجارة جامعة عين شمس.
٦- عبد الوهاب، سمير محمد.(٢٠٠٧). الإدارة المحلية واقتصاد السوق: تجارب بعض الدول والتجربة المصرية الإدارة المحلية والتنمية في ظل إعادة صياغة دور الدولة. المجلد الأول. مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة. جامعة القاهرة.
٧- عبد المولاه، وليد (٢٠١٢). التخطيط الإستراتيجي للتنمية. سلسلة جسر التنمية. العدد ١١٤. السنة الحادية عشر. ٢٠١٢/٦. المعهد العربي للتخطيط.
٨- غانم، السيد عبد المطلب وآخرون (٢٠٠٦). لا مركزية التخطيط في المحافظات المصرية. برنامج اللامركزية وقضايا المحليات. إصدار رقم ٦. مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة. كلية الإقتصاد والعلوم الساسية، جامعة القاهرة.

English References:

1- Dalina Maria Andreia, Liviu C. Andreib(2015). Vector error correction model in explaining the association of some macroeconomic variables in Romania. Procedia Economics and Finance 22 (2015) 568 – 576.
2- Mony Mowafi(2005). Poverty. Article in Journal of Epidemiology& Community Health. Harvard University.

3- Mike Winter (2004). Local Government Initiative: Pro-poor Infrastructure and Service Delivery in Rural sub-Saharan Africa. United Nations Capital Development Fund.
4- Steven Cook. (2001). Finite-sample critical values of the Augmented Dickey-Fuller statistic: a note on lag order. Economic Issues. Itol.6. part 2.
5- Sebastian Kripfganz, Daniel C. Schneider (2016). ardl: Stata module to estimate auto regressive distributed lag models. Stata Conference Chicago, University of Exeter Business School. Department of Economics, Exeter. UK.
6- United Nation Capital Development Fund (UNCDF) (2009). Local Development Finance Global Challenges. (UNCDF).
7- Jorge Martinez-Valquez (2011). The Impact of Fiscal Decentralization Issues in Theory and Challenges in Practice", Asian Development Bank (ADB).

Websites:

١. **البنك الدولي :**

https://data.worldbank.org

٢. **البنك المركزي المصري :**

www.cbe.org.eg

٣. **صندوق النقد الدولي:**

https://www.imf.org

٤. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء:

https://www.capmas.gov.eg

٥. وزارة المالية المصرية:

http://www.mof.gov.eg